

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

تقييم الأداء المالي في شركات التأمين
دراسة حالة: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين - وكالة بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- نوبلي نجلاء

من إعداد الطالبان:

- بسعود بوعلام

- قطافي أيوب المعتز

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
- قطاف نبيل	- أستاذ محاضر ب	رئيسا	بسكرة
- نوبلي نجلاء	- أستاذ محاضر أ	مقرا	بسكرة
- بوروبة إلهام	- أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

تقييم الأداء المالي في شركات التأمين
دراسة حالة: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين - وكالة بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- نوبلي نجلاء

من إعداد الطالبان:

- بسعود بوعلام

- قطافي أيوب المعتز

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ محاضر ب	- قطاف نبيل
بسكرة	مقرا	- أستاذ محاضر أ	- نوبلي نجلاء
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر أ	- بوروبة إلهام

الموسم الجامعي: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

"یرفع اللّٰهُ الذّٰلِیْنَ اٰمَنُوا مِنْكُمْ وَالذّٰلِیْنَ اٰتَوْا الْعِلْمَ دَرَجٰتٍ وَاللّٰهُ بِمَا

تَعْمَلُونَ خَبِیْرٌ"

{سورة المجادلة الآية 11}

صدق اللّٰهُ العظیم

إهداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى، نحمد الله عز وجل أنه وفقنا إلى انجاز هذا العمل المتواضع.

إلى خير الأنام، الحبيب المصطفى، سيدنا محمد وكفى

إلى من حملتني تسعا وأرضعتني حولين والى من سقت منبت حياتي وترعرعت في كنفها وإلى من جعلت الجنة تحت أقدامها

إلى من يزيدني انتسابي له وذكره فخرا واعتزازا وإلى من سهر الليالي من أجل تربيته وتعليمي، وجعلني أكبر في أركى وأطهر فضيلة

إلى أختي

إلى كل من شاءت الأقدار أن تجمعني بهم حدائق الدراسة وتجعل منهم أشقاء

إلى كل أهلي وأقاربي وأحبابي

إلى كل من ذكره قلبي ونسيه قلبي

شكر وتقدير

مصداقا لقوله تعالى: " وَلَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ " صدق الله العظيم.

ولقد حثنا الله عز وجل على الشكر إذ قال: "واشكروني ولا تكفرون" واقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال: "الشكر قيد النعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها".

نتقدم بالشكر الجزيل إلى من ساهم من قريب ومن بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع، نشكر الأستاذة المشرفة " نوبلي نجلاء " التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة وكانت عوننا وسندا لنا في كل وقت.

إلى جميع أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم جزأهم الله خيرا

إلى كل من ساعدنا من زملاء في هذا العمل المتواضع

ولو بالكلمة الطيبة

نشكر جميع من كان بمثابة الدعم المعنوي لإتمام هذا العمل

شكرا

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يلعبه التحليل المالي في شركات التأمين، وطرق تقييم الأداء المالي في هذه الشركات وخاصة أنها شركات مثل باقي الشركات التي تصدر معلومات مالية في شكل قوائم مالية يمكن اعتمادها وتحليل وضعها المالي باستخدام أساليب التحليل المالي ليتسنى للمستفيدين من اتخاذ القرارات اللازمة وتقويم الانحرافات مستقبلا.

ولتحقيق هذا الهدف قمنا بمحاولة لدراسة مصادر البيانات المسلمة من طرف الشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين للفترة 2020-2022 بغية تطبيق أساليب التحليل المالي على هذه المصادر والتعليق على وضعها المالي وتقييم وضعها من خلال النتائج المتوصل إليها.

وقد تبين لنا من خلال تطبيق أساليب التحليل المالي على مخرجات الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين أن هذه الشركة لا تولي اهتمام لأدائها المالي ولا يوجد مصلحة مختصة بالتحليل المالي.

الكلمات المفتاحية: عقود تأمين، شركات تأمين، أداء مالي، تقييم أداء المالي.

Abstract:

This study aims to identify the role that financial analysis plays in insurance companies, and the methods of evaluating the financial performance in these companies, especially that they are companies like other companies that issue financial information in the form of financial statements that can be approved and analyze their financial position using financial analysis methods so that the beneficiaries can take The necessary decisions and correction of deviations in the future.

To achieve this goal, we made an attempt to study the data sources provided by the Algerian Insurance and Reinsurance Company for the period 2020-2022 in order to apply financial analysis methods to these sources, comment on their financial status and evaluate their situation through the results obtained.

We have found through the application of financial analysis methods to the outputs of the Algerian Insurance and Reinsurance Company that this company does not pay attention to its financial performance and there is no interest in financial analysis.

Keywords: Insurance contracts, insurance companies, financial performance, evaluation of financial performance.

	إهداء
	شكر وتقدير
	ملخص
I	قائمة المحتويات
II	قائمة الجداول
III	قائمة الأشكال البيانية
IX	قائمة الملاحق
أ - د	مقدمة
الفصل الأول: الاطار النظري لشركات التأمين والأداء المالي	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية التأمين وشركات التأمين
03	المطلب الأول : مفهوم شركات التأمين
07	المطلب الثاني: أنواع التأمين وشركات التأمين في الجزائر
10	المطلب الثالث: دور وأهمية شركات التأمين
12	المبحث الثاني: الاطار النظري للأداء المالي
12	المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي وأهدافه
16	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي
19	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

23	المبحث الثالث: طرق تقييم الأداء المالي لشركات التأمين
23	المطلب الأول: طرق قياس الأداء المالي
26	المطلب الثاني: أهم النسب المالية المستخدمة في نشاط التأمين
31	المطلب الثالث: القوائم المالية لشركات التأمين
34	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين -وكالة بسكرة-
36	تمهيد
37	المبحث الأول: تقديم لمحة عن الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين -وكالة بسكرة-
37	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة الشركة
39	المطلب الثاني: التعريف بالشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وهيكلها التنظيمي
43	المطلب الثالث: تقديم وكالة التأمين وإعادة التأمين فرع بسكرة وهيكلها التنظيمي
46	المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمصادر البيانات المقدمة من طرف الشركة.
46	المطلب الأول: تحليل ميزانية الشركة لسنوات 2020-2023
50	المطلب الثاني: تحليل حساب النتائج لسنوات 2020-2022
52	المبحث الثالث: تحليل وضعية المؤسسة وتقييم أدائها المالي.
52	المطلب الأول: احتساب نسبة هامش الملاءة
53	المطلب الثاني: احتساب مؤشرات قصيرة الأجل (النسب)
55	خلاصة الفصل
57	خاتمة

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
27	كيفية احتساب نسب الملاءة	01
28	كيفية احتساب نسب النشاط	02
30	كيفية احتساب نسب السيولة	03
46	جانب الأصول 2020	04
47	جانب الخصوم 2020-2022	05
48	الميزانية المختصرة لجانب للأصول 2020-2022	06
48	يوضح الميزانية المختصرة للخصوم 2020-2022	07
50	جدول حساب النتائج 2020-2022	08
52	احتساب نسب الملاءة	09
53	كيفية احتساب نسب النشاط	10
54	كيفية احتساب نسب السيولة	11

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	تصوير إيضاحي لتقييم الأداء المالي	01
25	طرق تقييم الأداء المالي في المؤسسة	02
41	الوحدات الجهوية للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين	03
42	CAAR الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين	04
43	الهيكل التنظيمي لشركة التأمين وإعادة التأمين فرع بسكرة 509	05

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	جانب الأصول 2020
02	جانب الخصوم 2020
03	حساب النتائج 2020
04	جانب الأصول 2021
05	جانب الخصوم 2021
06	حساب النتائج 2021
07	جانب الأصول 2022
08	جانب الخصوم 2022
09	حساب النتائج 2022

مقدمة

تطورت صناعة التأمين بتقدم حياة الإنسان إلى أن وصلت إلى الصورة التي تظهر الآن وأصبح التأمين في عصرنا الحاضر من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية الهامة المؤثرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ انه يؤدي دورا هاما يتمثل في تقديم الضمان للفرد والمؤسسة ضد الأضرار والمخاطر المحتملة التي قد تصيب الفرد في نفسه أو ممتلكاته، ومن هنا كان لابد من إنشاء شركات مختصة في مواجهة الأخطار وتحمل الخسائر ألا وهي شركات التأمين.

شركات التأمين تسعى لضمان التسيير الجيد والملائم من أجل تحقيق الأرباح، فمن الطبيعي أن يكون لهذه الأخيرة محاسبة تعالج جميع عملياتها التجارية من حيث جمع الأقساط، منح التعويضات والعمليات الخاصة بإعادة التأمين.

وبالنظر إلى ضخامة الأموال المجمعة لدى شركات التأمين والعمليات والخدمات المتنوعة التي تؤديها تقتضي أن يكون لشركات التأمين كباقي الشركات الأخرى تنظيم محاسبي خاص لكونها شركات ذات طابع خاص، وهذا من أجل معالجة عملياتها المالية المختلفة وعرضها وإثبات كل منها كمخرجات في حسابات ضمن وثائق محاسبية.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات تعتمد على المبادئ الأساسية لمحاسبة قطاع التأمين بالإضافة إلى القواعد التي تلزمها مسك مجموعة من السجلات والدفاتر التي تدون فيها مختلف البيانات اللازمة لتسيير نشاط الشركة، إذ أنها شركة كباقي الشركات لها نظام محاسبي ومخرجات مالية لابد لها من تقييم وضعها المالي وأدائها قصد إتخاذ القرارات.

إشكالية الدراسة

وعلى ضوء العرض السابق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

"كيف يتم تقييم الأداء المالي في شركات التأمين؟"

انطلاقا من الإشكالية السابقة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يوجد في شركات التأمين نظام خاص؟
2. ما هي مؤشرات الأداء المالي؟
3. كيف يتم تقييم الأداء المالي لشركات التأمين؟

الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات السابقة والمتعلقة بالموضوع نذكر أهمها:

1. دراسة مصطفى حاج محمد بوشكارة (2018)، المعالجة المحاسبية للعمليات في شركات التأمين، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة.

تهدف هذه الدراسة إلى المعالجة المحاسبية للعمليات في شركات التأمين، ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها هي أن شركات التأمين تقوم بتوفير غطاء حماية يعمل على تحويل تأثير مختلف أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها إلى مؤسسات مهنية مهيئة و قادرة على تحمل آثار مثل هذه المخاطر من بين هذه الشركات شركات إعادة، وإن النظام المحاسبي المالي ساعد في تنظيم المحاسبة في شركات التأمين.

2. دراسة حاجي عصام (2017)، المعالجة المحاسبية لعقود التأمين حسب IFRS4 / SCF ، مذكرة ماستر ، جامعة بسكرة.

هدفت هذه الدراسة إلى المعالجة المحاسبية لعقود التأمين حسب النظام المحاسبي المالي ومعيار الإبلاغ المالي رقم 04، ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها هي أن التعديلات على النظام المحاسبي المالي ليتوافق مع قطاع التأمينات كانت شكلية أكثر من المضمون حيث اقتصرت تقريبا على تغيير أرقام وتسميات الحسابات بما يتوافق مع نشاط التأمين، إذ تم الإبقاء على نفس مفهوم تحديد وتقييم الالتزامات التأمينية أي وفق المعايير المحلية.

3. دراسة أمال حابس (2013/2012) دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في شركات التأمين، مذكرة ماجستير ، جامعة أم البواقي.

ركزت هذه الدراسة على تحديد مفهوم الأداء المالي وأهميته في شركات التأمين مع غبراز أهم أدواته وأدوات التحليل المالي المستخدمة في التشخيص والتقييم، مستخدمة في ذلك المنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي أما في الجانب التطبيقي أستخدم دراسة الحالة من خلال عرض بيانات الفكرة محل الدراسة وتحليلها.

لتتوصل الى عدة نتائج أهمها أن سلامة وكفاءة أداء شركات التأمين تقوم على تطبيق أدوات التشخيص المالي وتقييم الأداء المالي.

4. دراسة تودرت أكلي (2009)، التحليل المالي في ضل النظام المحاسبي، مذكرة ما جستير جامعة الجزائر.

هدفت الى عرض القوائم المالية لشركات التأمين وتطبيق أساليب التحليل المالي على البيانات المالية وفق لمؤشرات ونسب التحليل المالي، لتتوصل أن هنالك صعوبة من حيث تطبيق هذه الأساليب وخاصة أن المعايير المحاسبية الدولية اعتمدت على طرق التقدير وتحتاج الى محاسبة تحليلية بعدما كانت لا تعترف فقط الا بالتكلفة التاريخية.

5. دراسة حليلة خنقاوي (2015)، التنظيم المحاسبي في شركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة.

تهدف الدراسة عموما إلى فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي، ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها هي أن المحاسبة أداة هامة في شركة التأمين حيث تساعد على تحديد المبالغ والمتمثلة في أقساط التأمين والتعويضات عن الحوادث والنظام المحاسبي المالي يفيد إلى حد كبير في تنظيم المحاسبة في شركات التأمين.

فرضيات الدراسة:

1. لشركات التأمين نظام مثلها مثل باقي المؤسسات الاقتصادية.
2. استخدام أساليب تقييم الأداء المالي يحسن من أداء المؤسسة.
3. شركات التأمين تستخدم أساليب التحليل المالي لتقييم أدائها المالي.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في:

- الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة بالشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين - وكالة بسكرة -
- الحدود الزمنية: حددت المدة الزمنية للدراسة بسنة دراسة 2023/2022
- الحدود الموضوعية: التعرف على طرق تقييم الأداء المالي في شركات التأمين

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي الذي يعتمد على التحليل النظري والمسح المكتبي للحصول على المعلومات النظرية عن الموضوع من خلال ما تم استخلاصه من الدراسات السابقة والكتب والمقالات العلمية، المجالات والمداخلات. أما فيما يخص الجانب تطبيقي فقد حاولنا إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك باستخدامنا أسلوب دراسة حالة بشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين الذي يمكننا من التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع من خلال الاطلاع على القوائم المالية للشركة وتقييم وضعها المالي من خلال احتساب النسب المالية والتعليق على الوضعية المالية للمؤسسة.

أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب منها:

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع بما انه يندرج ضمن التخصص.
- أهمية الموضوع كون التأمين أصبح قطاعا هاما لدى الدولة والمؤسسات والأفراد.
- انتشار وتعدد شركات التأمين العمومية والخاصة في السنوات الأخيرة.
- التعرف على طرق تقييم الأداء المالي في شركات التأمين.

أهداف الدراسة

تهدف من وراء هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على الإطار النظري للتأمين وإعادة التأمين وكذا شركات التأمين.
- فهم طبيعة النظام المحاسبي في شركات التأمين، والتعرف على تقييم الأداء المالي في هذه الشركات
- الاطلاع على المخرجات النهائية لنظام المحاسبة في شركات التأمين وتقييمها وفق للنسب المالية.
- تسليط الضوء على ما هو موجود فعليا وما هو مدرّوس نظريا.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على قطاع التأمين كونه يحتوي على مؤسسات قطاعية متمثلة في شركات التأمين تحظى بأهمية كبيرة في مختلف قطاعات الدولة، وكذا معرفة الطرق التي تستخدم في تقييم وضعها المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

هيكل الدراسة

لمعالجة إشكالية الدراسة وللإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات إرتئينا أن يكون تقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين والأداء المالي

يعتبر كمدخل لموضوع دراستنا حيث تطرقنا من خلاله إلى الإطار النظري للتأمين وشركات وكذا الإطار النظري للأداء المالي، وطرق تقييم الأداء المالي في هذه الشركات.

الفصل الثاني: دراسة حالة بالشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين -وكالة بسكرة -

قمنا من خلالها بتقديم لمحة عن الشركة ثم عرض وتحليل مصادر البيانات المقدمة من طرف الشركة الميزانية وحساب النتائج وفي الأخير قمنا بتحليل وضعية الشركة من أجل تقييم أدائها المالي من خلال احتساب النسب.

الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر التأمين نشاط قديم وليس وليد القرن الحاضر فقط بل هو وليد الحاجة منذ قرون مضت، ماله من فوائد للفرد ومميزاتها العديدة التي يتمتع بها لتمييزه بصيغة التعاقد بين طرفي العقد المؤمن والمؤمن له من خلال وثائق ثبوتية تضمن حقوق والتزامات الطرفين، وبالرغم من عدم وجود معلومات مؤكدة لدى المفكرين تحدد بدقة تاريخ نشأة التأمين إلى أنه يتمتع بتاريخ قديم والدليل على ذلك جميع أركانه مستمدة من القرآن وعهد الرسل، ليظهر لنا في صورته الحالية على شكل شركات ذات طبيعة قانونية تعمل مثلها مثل المؤسسات الاقتصادية حيث لها قانون أساسي موضح بدقة للعمل به ضمن ما جاءت به معايير المحاسبة الخاصة والمتعلقة بالحاسبة في شركات التأمين حيث خصص لها في الجزائر مخطط محاسبي خاص بأرقام الحسابات ومعالجات خاصة للعمليات المبرمة في شركة التأمين لتخلص بقوائم مالية لشركات التأمين، كي يتسنى لأصحاب المصلحة تقييم الأداء المالي لهذه الشركات مثلها مثل باقي الشركات.

وسنحاول في هذا الفصل إبراز أهم الجوانب من الناحية النظرية في ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التأمين شركات التأمين.

المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي.

المبحث الثالث: طرق تقييم الأداء المالي لشركات التأمين.

المبحث الأول: ماهية شركات التأمين.

بالنسبة لنشاط التأمين في وقتنا الراهن ضرورة حتمية إذ لم نقل هو واجب في العديد من المراحل والحالات لما له من فوائد ومصالح للمؤمن له خاصة قبل المؤمن وشركات التأمين والدولة وذلك للظروف العديدة والخارجية والتي قد تمس نشاط المؤمن له لذا وجب تقنين هذه العمليات لضمان الحقوق وفي هذا المبحث سنتطرق لاهم النقاط للإلمام بالموضوع والمصطلحات المتعلقة به.

المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين

قبل الشروع في تقديم مفهوم شركات التأمين لابد لنا من معرفة ما هو التأمين وأهم المصطلحات الخاصة به وكيفية نشأته وظهوره الى أن أصبح له شركات متخصصة به ومتنوعة.

أولاً: تعريف التأمين.

تعددت التعاريف المتعلقة بالتأمين بتعدد المفكرين والباحثين وباجتهادهم حول إعطاء تعريف يلم بجميع جوانبه المختلفة.

- **تعريف التأمين لغة:** التأمين في اللغة مشتق من الأمن وهو طمأنينة النفس وزوال الخوف وله معان عديدة منها: إعطاء الأمان، مثل التأمين البضائع، وعن الحيات والبري والجوي.

- **تعريف التأمين اصطلاحاً:** وأقرب معاني التأمين في المصطلح المالي المعاصر هو إعطاء الأمان وذلك أن التأمين هو نشاط تجاري غرضه أن يحصل تأمين الأفراد والشركات من بعض ما يخافون من المكارم مقابل عوض مالي. (جديدي، 2000، صفحة 10)

كما يعرف التأمين عامة على أنه اتفاق يلتزم بمقتضاه الطرف الأول " المؤمن " أن يؤدي إلى الطرف الثاني " المؤمن له " أو على المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو ايراد أو مرتباً أو أي عوض مالي آخر " مبلغ التأمين " في حال وقوع الحادث أو تحقق الخدر المبين في العقد مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له الى المؤمن. (عزمي و شقييري، 2010، صفحة 87)

- **التعريف القانوني للتأمين:** يمكن تعريف التأمين من الناحية القانونية بأنه: «عقد يتعهد بموجبه طرف مقابل آخر بتعويض طرف آخر عن الخسارة إذا كان سببها وقوع حادث محدد في العقد»

- **التعريف الاقتصادي للتأمين:** «هو أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، و من ثم يمكن الحل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر». (فلاح، 2011، صفحة 14).

ويتأمين مجموعة من الأطراف والعناصر والمصطلحات ذات العلاقة والتي تكل بعضها البعض وهي:

- المؤمن له: هو من يطلب التأمين ضد الخطر الذي يحتمل أن يتعرض له هو أو ما يملكه أو قد يصاب به.
- المستفيد: وهو صاحب المنفعة المترتبة عنه العقد ويمكن أن يكون المستفيد هو نفسه المؤمن له أو يمكن أن يكون أي شخص آخر شرط أن يكون موضح في العقد.
- مبلغ التأمين: هو المبلغ المعلوم والذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده.
- قسط التأمين: وهو مبلغ يدفعه المؤمن له للمؤمن مقابل الخدمة التأمينية.

- التأمين هو وسيلة لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها الإنسان في كيانه أو أمواله أثناء فترة حياته في سبيل التخفيف من وطأها. جوهر هذه الوسيلة هو التعاون الذي يتحقق باشتراك الأشخاص المعرضين لذات الخطر في مواجهة الآثار التي تنجم عن تحقيقه بالنسبة لبعضهم، وذلك بدفع كل منهم لاشتراك أو لقسط، وتجمع المبالغ المتحصلة ثم توزع على من تحل بهم الكارثة. وبهذا تُحقق آثار الكارثة على المشتركين في تحقيق هذا التعاون. فالتأمين هو واقعٌ عمليّ، وهو من أفضل الوسائل التي تُمكن الإنسان من التخفيف من آثار الكوارث، سواء وقعت هذه الكوارث بفعل الشخص نفسه، بتقصيرٍ منه أو بإهماله، أو بفعل الغير. وهو وسيلة الأمان التي تتفق وروح العصر الحديث الذي كثر فيه متطلبات الحياة وازداد فيه خطر الآلة وأصبحت مخاطر التطور فيه واضحة. (Planiol, Marcel F., 1997، صفحة 1252)

ومن هنا نستنتج أن التأمين هو عقد يتم باتفاق مسبق حول موضوع معين (خطر) حيث يبرم هذا العقد بين طرفين وهو المؤمن والمؤمن له مقابل مبلغ مالي محدد مسبق وكذا الاتفاق على ما يجب تأمينه بدقة مع ذكر التاريخ وتحديد المدة.

ثانيا: نشأة التأمين.

عرف التأمين الأول مرة في البلاد الأوروبية أواخر القرون الوسطى، ونتيجة تطور العلاقات التجارية بين مدن إيطاليا وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط ظهر أول المدن الشمالية و تطور شيئا فشيئا على أن أخذت صيغة جماعية، في بداية القرن 16 صدرت النصوص الخاصة بالتأمين كإتمام فرنسا قواعد القانون البحري بكتاب خاص للتأمين، كما أنشأت أول شركة للتأمين في إنجلترا سنة 1720 في مجال التأمين البحري و تليها بلدان أوروبية أخرى، فأصبح لتأمين ميدان هام للنشاط التجاري و الاقتصادي.

أما التأمين البري ظهر في القرن 17 إثر الحادثة التي وقعت في لندن بحرق 13000 وحوالي 100 كنيسة وتطور نشاط التأمين بعد ذلك خصوصاً مع بداية الثورة الصناعية وانتشار الآلات في القرن 19، فظهر التأمين على المسؤولية والتأمين على حوادث المرور، والتأمين على الحياة، وأكملت الصور المختلفة للتأمين في القرن 20 مع ظهور التكنولوجيا المختلفة. (محمد الصديق، 1989، صفحة 244).

أقدم البلدان العربيّة اعتمادًا للتأمين هي مصر .وقد بدأ المشرعون المصريون بتنظيم التأمين البحري في المواد من 173 إلى 234 من قانون التجارة البحري الصادر سنة 1883م، والذي حلّ محلّه لاحقًا قانون التجارة البحريّة رقم 8 لسنة 1990م. وفي المقابل ظلّت الأنواع الأخرى من التأمين بلا تنظيم تشريعي في القانون المدني القديم، حتّى صدر التقنين المدني الحالي حيث ضمّن المشرّع هذا التقنين تنظيم عقد التأمين في المواد 747 وما بعدها، وقد تأثّر المشرّع المصري في هذه الأحكام بقانون التأمين الفرنسي الصادر في سنة 1930م. هذا ويُراعى أنّ عدم تنظيم عقد التأمين البري قبل صدور التقنين المدني الحالي لم يكن يعني عدم الاعتراف بنظام التأمين أو بالعقود التي كانت تُبرم والمتعلّقة بصور التأمين المختلفة. فقد انتشر نظام التأمين مُنذُ وقتٍ مُبكرٍ في مصر وعُرضت على القضاء مُنازعاتٍ كثيرةٍ تتعلّق بأنواع التقنين المختلفة. وكان القضاء المصري يلجأ بدايةً في سبيل الفصل في مُنازعات التأمين إلى القواعد العامّة، وكان من الطبيعي أن يلجأ أولاً إلى قياس أحكام التأمين البري على أحكام التأمين البحري التي تضمّنها قانون التجارة البحريّة. وعلى هذا النحو كانت أحكام التأمين البحري تمتد إلى التأمين البري وذلك بالقدر الذي يتلاءم فيه معها. غير أنّ هذا القياس لم يكن مُجدياً في كثيرٍ من الأحيان، نظرًا لما بين النظامين من فوارق جوهرية، لذلك كان القضاء يُطبّق القواعد العامّة في الالتزامات والعقود لمُواجهة الصُور المختلفة التي لم يكن مُجدياً القياس فيها على التأمين البحري. وقد أعمل القضاء في هذا النطاق القاعدة الأساسيّة التي تقضي بأنّ العقد شريعة المتعاقدين. هذا ويُلاحظ أنّ المشروع التمهيدي للتقنين المدني المصري الحالي كان يتضمّن تسعًا وتسعين مادّة في التأمين، وقد حذفت لجنة المراجعة بعض المواد التي تتناول أحكامًا تفصيلية، ثمّ رأت لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ حذف الكثير من نُصوص هذا المشروع استنادًا إلى أنّ تنظيم تفاصيل هذا العقد يتطلّب الإفاضة على نحوٍ يخلُ بتناسق القسم الخاص بالعقود، وأنّ عقد التأمين لا يزال في عُنفوان تطوّره ومن الأنسب أن تكون تفاصيله بعيدة عن نطاق التقنين، وعلى هذا الأساس أصبحت المواد التي تُنظم التأمين في القانون المدني المصري خمسًا وعشرين مادّة، الأمر الذي جعل البعض يصفُ التشريع المصري بأنّه تشريع ناقص في هذا الحُصوص. (

Insurance Industry, 2010, صفحة 252)

وقد ظهرَ التأمين بصورته الحاليّة منذ القرن 19م، إلّا أنّ أصله يعود إلى العصور القديمة؛ فقد كان المصريون القدماء يدفعون مبلغًا اشتراكياً؛ لتأمين تكلفة دَفْنهم، وتخفيفهم، كما كان العرب قديمًا يتعاونون؛ لتقديم تأمين لمن يتعرّض منهم للخسارة أثناء رحلاته التجارية، ومع بداية القرن 12م، بدأ التأمين يتخذ شكل المقامرة والرهان؛ إذ كانوا يُبرمون ما يُسمّى ب(عقد القرض البحري)، والذي يتضمّن مبلغًا من المال يأخذه صاحب السفينة، فإذا عادَ سليمًا يُعيّده إلى صاحبه بفوائد باهظة، إلّا أنّ فكرة التأمين تغيّرت مع بداية القرن 14م، وأصبحت مبنية على فكرة التعاون بدلاً من المقامرة. (طبايية، 2014، صفحة 34)

ثالثا: تعريف شركات التأمين.

شركات التأمين هي كغيرها من الشركات التي تقوم بدور هام وحيوي في المجتمع من حيث العوائد الاقتصادية والمساهمة في تقديم الخدمات إلى للمجتمع وأفراده، كما بإمكانها تحقيق الأرباح طالما تقدم وظائف متنوعة.

- شركات التأمين هي الوحدات الاقتصادية التي تهدف لتحقيق الربح لتقديم خدمة التأمين لعملائها مقابل دفع أقساط تأمينية مقابل هذه الخدمة. (عرفة، 1950، صفحة 11)

- شركات التأمين هي نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دور مزدوج فهي مؤسسة تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها مالية أي تحصل على الأموال من المؤمن لهم، لتعيد استثمارها في مقابل عائد يشاركون فيه، وذلك إما بطريق مباشر أو غير مباشر إذن فهي مؤسسات تأمينية ذات سمة مزدوجة مالية وتأمينية. (بهاء بهيج، 2009، صفحة 35)

- " شركات التأمين هي شركات لها ميزة تعاقدية بينها وبين المؤمن لهم من خلال وثائق التغطية التأمينية المصدرة من قبلها والتي تتعهد فيها بدفع مبلغ التعويض لجمهور المؤمن لهم (المستأمنين) في حالة تحقق الخطر المؤمن منه مقابل أقساط او اشتراكات متفق عليها في فترة زمنية محددة، تقوم خلالها شركة التأمين باستثمار مبالغ الأقساط المجمعة ...

- شركة التأمين هي مؤسسات مالية تأمينية تقوم بتحصيل الأقساط من المؤمن لهم لإعادة استثمارها في أوجه مختلفة لتحقيق أرباح وعوائد بهدف توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات. (ضوالبيت و بلعابد، 2022، صفحة 151)

ومنه نستنتج ان شركات التأمين هي عبارة عن شركات مالية مثلها مثل الشركات الأخرى الهادفة للربح لها قانون يحكمها ومجموعة من الشروط التي يجب أن تستوفي فيها بالإضافة لذلك لها عدة أنواع في الجزائر بين عامة ملك للدولة وأخرى خاصة ملم للخواص بتفويض من الدولة وكذا هنالك المختلطة بين العام والخاص وكذا هنالك نوع من الشركات التأمين وهي شركات إعادة التأمين، كونها تقدم خدمات للأفراد والمجتمع مقابل نقدي مبرم باتفاق مسبق.

المطلب الثاني: أنواع التأمين وشركات التأمين في الجزائر

بالنسبة للشركات التأمين في الجزائر ظهر مؤخرا العديد من الأنواع بعدما كانت في مرحلة ما حكرا على الدولة فقط لتظهر في الوقت الحالي العديد من الأنواع لتصبح مزيج بين العام والخاص والتي سنتطرق لأهمها في هذا المطلب.

أولا: شركات التأمين وإعادة التأمين:

ومنه يتكون سوق التأمين الجزائري من 17 النوع من شركات التأمين تقريبا، منها شركات عمومية (EPE/SPA) وشركات خاصة وشركات تعاونية وشركات متخصصة. (Meriem Ouyahia, 2004، صفحة 7).

1. شركات التأمين العمومية: تتمثل فيما يلي:

- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR): هي شركة عمومية ذات أسهم ملك للدولة، يقدر رأس مالها بـ 2.7 مليار دج، وقد بلغ رقم أعمالها سنة 2000 ما يقارب 29.4 مليار دج، تحتوي شبكتها المباشرة على 76 فرعا، واعتمدت 41 وكيلا عاما للتأمين وتشغل أكثر من 1700 عاملا؛
- الشركة الوطنية للتأمين (SAA): هي شركة عمومية ذات أسهم ملك للدولة يقدر رأس مالها بـ 3.1 مليار دج، وقد بلغ رقم أعمالها سنة 2000 ما يقارب 6.46 مليار دج، تحتوي شبكتها المباشرة على 309 فرعا، واعتمدت 147 وكيلا عاما للتأمين وتشغل 4325 عاملا؛
- الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT): هي شركة عمومية ذات أسهم ملك للدولة يقدر رأس مالها بـ 1.5 مليار دج، وقد بلغ رقم أعمالها سنة 2000 ما يقارب 05.4 مليار دج تحتوي شبكتها المباشرة على 70 فرعا، واعتمدت 48 وكيلا عاما للتأمين، وتشغل أكثر من 1400 عاملا؛
- الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR): هي شركة عمومية ذات أسهم ملك للدولة لها رأس مال يقدر بـ 1.55 مليار دج، وهي الشركة الوحيدة التي ينحصر نشاطها في ممارسة عمليات إعادة التأمين للعقود المتأتمية من شركات التأمين.
- الشركة الجزائرية لتأمين المحروقات (CASH): هي شركة ذات أسهم برأس مال وطني يقدر بـ 1.8 مليار دج، تم اعتمادها سنة 1999 لتمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين وقد بلغ رقم أعمالها سنة 2000 ما يقارب 494 مليون دج.

2. شركات التأمين الخاصة: تتمثل فيما يلي:

- ترست الجزائر (**Trust Alegria**): تم اعتمادها سنة 1997 لتمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، وهي شركة ذات أسهم برأس مال مشترك (جزائري، بحريني وقطري) يقدر بـ 1.8 مليار دج، بلغ رقم أعمالها سنة 2000 ما يقارب 822 مليون دج، واعتمدت 55 وكيلا عاما للتأمين؛
- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (**CIAR**): تم اعتمادها سنة 1998 وهي شركة ذات أسهم برأس مال خاص وطني يعادل 450 مليون دج، بلغ رقم أعمالها سنة 2000 ما يقارب 381 مليون دج، وقد اعتمدت 19 وكيلا عاما للتأمين؛
- الجزائرية للتأمينات (**A2**): تم اعتمادها عام 1998، وهي شركة ذات أسهم برأس مال خاص وطني قدره 500 مليون دج، بلغ رقم أعمالها سنة 2000 ما يقارب 345 مليون دج وقد اعتمدت 40 وكيلا عاما للتأمين؛
- شركة البركة والأمان (**La baraka ou Alamane**): تم اعتمادها سنة 2000 لتمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، وهي شركة ذات أسهم برأس مال خاص يعادل 480 مليون دج.

وقد تم اعتماد ثلاث شركات خاصة جديدة سنة 2001 تتمثل فيما يلي:

- شركة الريان للتأمين (**Al Ryan Insu rance**)؛
- العامة للتأمينات المتوسطة (**GAM**)؛
- شركة عبر القارات للتأمين وإعادة التأمين (**STAR ELHANA**).

3. المؤسسات التعاونية (التعاضدية): تتمثل فيما يلي: (**M.R**، 2005، صفحة 9)

- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (**CNMA**): تعتبر أكبر تعاونية تعمل بالسوق الجزائري، حيث يقدر حجم الاشتراكات بها بـ 27. 2 مليار دج، يسعى هذا الصندوق إلى تغطية الأخطار الزراعية، وتخضع لوصايته تعاونيات جهوية وتعاونيات محلية؛
- التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة (**MAATEC**): يقتصر نشاط هذه التعاونية على ممارسة تأمين سيارات عمال التربية والثقافة، مما جعل رقم أعمالها لا يتجاوز 16 مليون دج.

4. المؤسسات المتخصصة: تتمثل فيما يلي:

- الشركة الجزائرية لضمان الصادرات (**CAGEX**): أنشئت هذه الشركة بموجب ال أمر 96/06 المتعلق بضمان قروض الصادرات، وهي شركة ذات أسهم برأس مال قدره 450 مليون دج مشترك بين البنوك العمومية وشركات التأمين العمومية؛

- الشركة الجزائرية لضمان قروض الاستثمار (AGCI): أنشئت هذه الشركة سنة 1999 برأس مال قدره 2 مليار دج مشترك بين الدولة والبنوك العمومية؛
- شركة ضمان القروض العقارية (SGCI): أنشئت سنة 1999 برأس مال قدره مليار دج مشترك بين الدولة والبنوك العمومية.

ثانيا: أنواع التأمين.

هناك العديد من تقسيمات التأمين التي تختلف بتنوع المخاطر والتطور المستمر للحياة الاقتصادية والاجتماعية أهمها:

1. التقسيم تبعاً للخطر المؤمن ضده:

يتضمن هذا التقسيم تأمينات الأشخاص والممتلكات، تأمين المسؤولية المدنية. (ناجم، 2012، صفحة 26)

- تأمينات الأشخاص: وهو التأمين يتعلق بشخص المؤمن له فيؤمن نفسه من الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته أو قدرته على العمل؛
- تأمينات الممتلكات: يتمثل موضوع التأمين الممتلكات في الممتلكات المادية للأفرد والشركات، مثل:
 - التأمين ضد السرقة، تأمين ضد الكوارث الطبيعية؛
- تأمينات المسؤولية المدنية: يتضمن تأمين المسؤولية المدنية الأخطار التي تصيب شخص ويكون مسؤولاً عنها شخص آخر.

2. التقسيم على أساس الإدارة العلمية للتأمين:

يكون التقسيم على أساس الإدارة العلمية للتأمين وفق مخاطر التي تهدد المؤمن له سواء في حياتهم أو ممتلكاتهم فيظهر بذلك التأمين على الحياة، التأمين العام.

3. التقسيم تبعاً للغرض من التأمين:

يكون الغرض من التأمين اختيارياً وبمبدأ إرادة المؤمن له، أو إلزامياً ويفرض عليه من قبل المشرع، ونميز بين نوعين التأمينات الخاصة والاجتماعية.

4. التقسيم حسب الهيئة التي تقوم بدور المؤمن:

نميز ضمن هذا التقسيم كل من التأمين التجاري والتعاون الذاتي، الحكومي؛ (ممدوح، 2013، صفحة 252)

- التأمين التبادلي التجاري: ينشأ عندما يتفق عدد من الأشخاص ويتعرض كل واحد منهم لخطر معين مع إمكانية تقدير الخسارة المالية التي يمكن أن تحل بهم عند وقوع الخطر، على أن يساهم في تكوين رصيد لتعويض كل من تقع الخسارة به؛ (مرسلي، 2015، صفحة 28)

- التأمين التعاوني: يقوم هذا النوع على الجمعيات التعاونية التي تنشأ لغرض التعاون وليس الربح

- التأمين الحكومي: تقوم الحكومة بدور المؤمن فتعتبرها ضرورة اجتماعية مثل التأمين ضد المرض وضد البطالة لتحقيق

التكافل الاجتماعي. (مظهر قنطقجي، 2011، صفحة 51).

المطلب الثالث: دور وأهمية شركات التأمين

إن شركة التأمين من خلال أدائها لوظيفتها الأصلية المتمثلة في تعويض الضرر، تقوم بمجموعة أخرى من الخدمات والوظائف؛ فهي تقوم بتجميع مدخرات المواطنين والوحدات الاقتصادية؛ إذ تلعب دورًا في توزيع الدخل القومي، وتعمل على استخدام جزء من فائض أموالها في مجموعة من أشكال الاستثمار، وفي هذا المطلب سنعرض أهم دور يمكن ان تقوم به هذه الشركات وأهم الأهداف.

أولاً: دور شركات التأمين

دور شركات التأمين كمؤسسة مالية لا تختلف طبيعة ونشاط شركات التأمين وأشكال الوثائق المتعددة في جوهرها وأساسيتها من بلد لآخر؛ غير أن الاختلاف ربما يكمن في الأهمية النسبية لمكونات موارد أموال هذه الشركات وسياساتها الاستثمارية.

(https://info.wafa.ps/ar_page.aspx, 2023)

ولأهمية الدور الذي تؤديه شركات التأمين في المجتمع؛ تتدخل الدولة من جانبها في تنظيم أعمال شركات التأمين، سواء من حيث الشكل القانوني لهذه الشركات، أو الكيفية التي تتم بها إدارة أموالها، أو القوائم المالية التي يتعين إعدادها بصفة دورية (سنوية) وفي نهاية السنة المالية. وتعدّ شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية؛ فهي تختص بإدارة حركة الأموال؛ لذا يطلق عليها أحياناً اسم "الوسطاء الماليين"؛ وتشمل: البنوك، وشركات التأمين؛ وتتخذ من المال مجالاً أساسياً للتعامل؛ فتقوم بتجميع الأموال من حملة الوثائق، وتكوّن هذه الأموال الاحتياطات والمخصصات الفنية الكافية لمواجهة هذه الالتزامات مع السعي للمحافظة على هذه الأموال وتنميتها؛ ويتوقف تحقيق ذلك على مدى نجاح الشركة في تحديد سياسة مثلى لاستثمار هذه الأموال بما يحقق عائداً مناسباً في ظل أدنى درجات الخطورة. العمليات التي تقوم بها شركة التأمين:

- 1- تجميع المدخرات:** يتضح في وثائق التأمين على الحياة وتكوين الأموال أن المبلغ الذي يستحقه المؤمن له أو المستفيد يزيد عادة عما دفعه من أقساط في معظم وثائق التأمين على الحياة وكذلك في كل وثائق الأموال.
- 2- الائتمان:** تقدم شركات التأمين فرصاً متعددة للائتمان بشكل مباشر وبشكل غير مباشر.

أ- **الائتمان المباشر:** ويتمثل في القروض التي تمنح لحملة وثائق التأمين وبضمانتها؛ إذ يتم رهن الوثيقة لشركة التأمين والحصول على قرض يحدّد بنسبة من قيمة الأقساط المسددة حتى تاريخ الاقتراض، كما تقدم شركة التأمين قروضاً أخرى بضمانات عقارية وغيرها.

ب- **الائتمان غير المباشر:** حيث تساعد شركة التأمين، عن طريق وثائق التأمين على الأشخاص والممتلكات، في زيادة حجم الائتمان كما في الحالات التالية:

- قيام المؤمن له برهن وثيقة التأمين لدى المقرض، كضمان للقرض المطلوب.
- قيام المؤمن له بالتأمين على الأصول والممتلكات، كشرط أساسي يشترطه المقرض لمنحه الائتمان اللازم.

- قيام شركة التأمين بالتقييم السليم للممتلكات، عند التأمين عليها، بواسطة خبراءها؛ بما يساعد على تحديد قيمة الائتمان الممنوح بضماتها من غير البنوك.

3- الاستثمار:

أ- يعد الضمان الحقيقي لحملة الوثائق لحصولهم على حقوقهم من شركات التأمين عند استحقاق الوثائق بأنواعها المختلفة.

ب- تمثل إيرادات الاستثمارات نسبة هامة من إيرادات شركة التأمين؛ ما يمكنها بالمشاركة مع الأقساط المحصلة في:

- توفير الأموال اللازمة لسداد التعويضات.

- تغطية المصروفات الإدارية.

- تحقيق فائض (ربح) للشركة.

ج- تؤدي إيرادات الاستثمارات بشكل مباشر إلى تخفيض قيمة قسط التأمين الذي يرتفع بالضرورة تبعاً لتنوع المخاطر؛ وتناسب

مع اختلاف طبيعة الوثائق؛ لذلك نجد أن الاستثمارات تشمل:

- إنشاء وشراء العقارات.

- تقديم القروض بضمان الوثائق.

- الاستثمار في شراء الأوراق المالية بأنواعها (أذونات الخزانة- السندات الحكومية المضمونة- الأوراق المالية ذات الفائدة الثابتة-

وذات الإيراد المتغير- والأوراق المالية الأخرى).

- الودائع النقدية في البنوك لأجل مختلف.

- ما تبقي يمثل الرصيد النقدي؛ ويتم إيداعه في الحسابات الجارية في البنوك. ويشير استعراض أنواع الاستثمارات إلى مدى أهمية

الدور الذي تلعبه شركات التأمين في الاقتصاد القومي، كالمساهمة في حلول بعض المشكلات الاجتماعية كالإسكان، وتكوين

الشركات وتمويل الموازنة العامة للدولة كإجراء أذونات الخزانة والسندات الحكومية.

ثانيا: أهمية شركات التأمين.

تختلف أهمية التأمين باختلاف أنواعه: (السباعي، 1997، صفحة 49)

1. التأمينات الاجتماعية: تكمن أهميتها الأساسية هو حماية الطبقة الفقيرة من الأخطار يتعرضون لها لا دخل لإرادتهم فيها ولا قدر لهم على حماية أنفسهم منها، مثل العجز والوفاة والأمراض والحوادث.
2. التأمينات على المسؤولية المدنية: تكمن أهميته في حماية أفراد المجتمع من الضرر ليحكم بالتعويض لمن أصابه الضرر في شخصه وأمواله مثل التأمين ضد الغير في حوادث السيارات.
3. التأمينات الخاصة: أهميتها تحقيق الربح لأنه يتم وفقا للإرادة الحرة لطرفي العقد مثل التأمين على الحياة أو على المجوهرات الثمينة أو على صوت أو لحن أو تراث... الخ

المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي.

يحظى الأداء المالي بأهمية كبيرة في المؤسسات خاصة في الفترة الأخيرة لتغير الديناميكيات الخاصة بتقييم الأداء بطريقة متسارعة، إذ أنه يهدف لقياس مدى كفاءة هذه المؤسسات ومدى تحكمها في الموارد المتاحة لديها.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي وأهدافه.

عموما يعمل تقييم الأداء المالي في المؤسسات على كشف النقائص والانحرافات ومحاولة إيجاد الحلول لها.
أولا: تعريف الأداء المالي.

- هو قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية المرجوة والمتنظرة وذلك بأقل تكاليف ممكنة.
- " هو قدرة المؤسسة على استغلال مواردها المتاحة ومحاولة توجيهها نحو تحقيق أهداف المؤسسة المرجوة والمخطط لها مسبقا، فالأداء المالي ما هو إلا انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المادية والبشرية التي تجوزها في فترة معينة، واستغلالها بالصورة التي تجعل منها قادرة على تحقيق أهدافها. (صبيح، صبيح، و منصور، 2009، صفحة 83).
- وعرف كذلك على أنه " قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال استخدام الموارد المتاحة بطريقة كفؤة وفاعلة وناجعة، إذ وصفه البرنامج الوطني للجودة بأنه تعبير عن المخرجات التي يتم الحصول عليها من المنتجات والعمليات. (العبادي و الطويل، 2009، صفحة 100)
- ويعرف الأداء أيضا بأنه "درجة النجاح التي تحقّقها المؤسسة في إنجاز الأهداف المحقّقة مسبقا وكما يعرف على أنه درجة بلوغ الأفراد أو الفرق أو المؤسسة للأهداف المخططة بكفاءة وفعالية عالية تمكن لها من تقييم وضعها المالي وتصحيح الانحرافات التي قد تقع". (أبو قحف، 2021، صفحة 71)

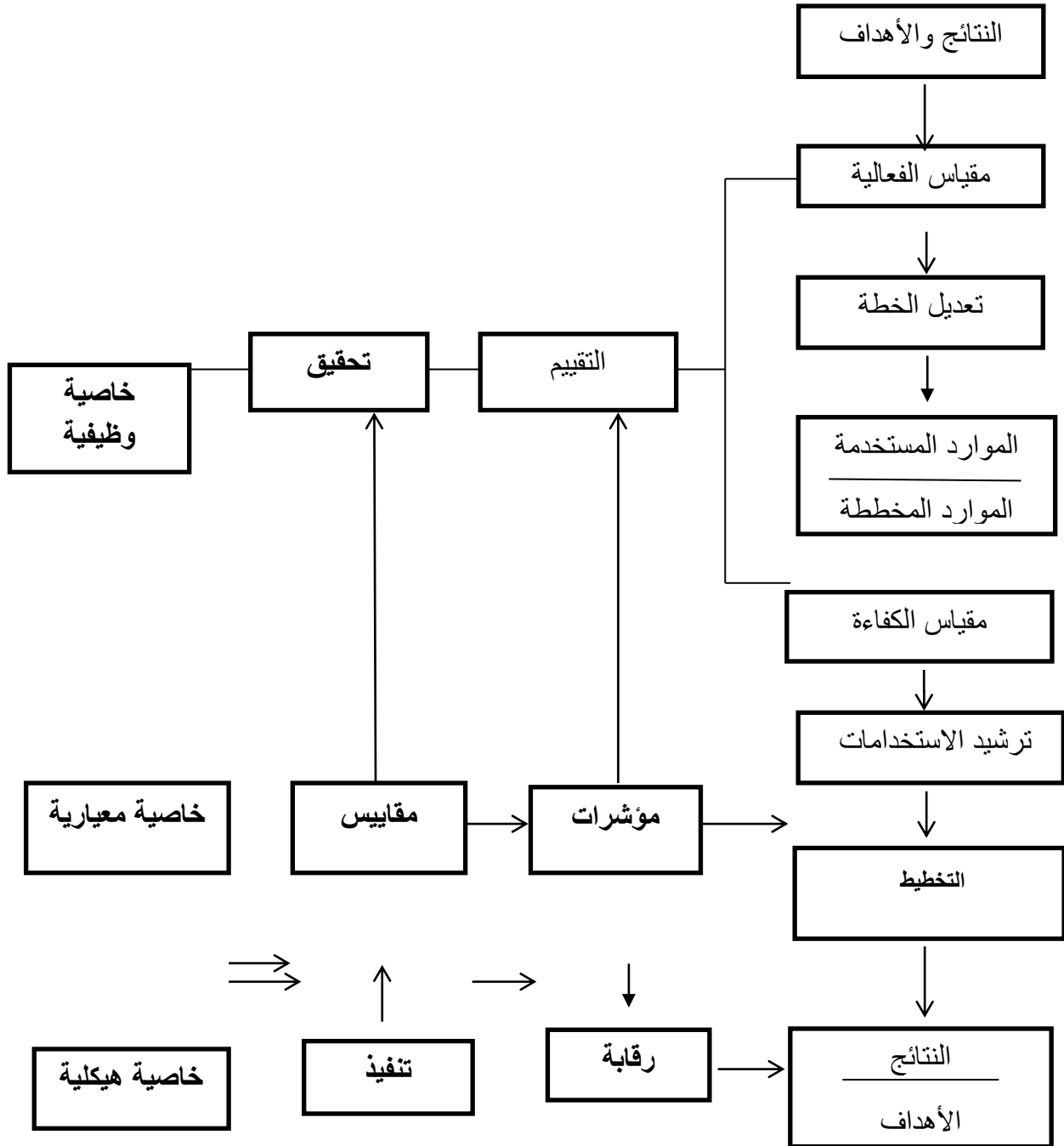
ومن هذه التعاريف نستنتج أن الأداء المالي يركز على أنه يجب على المؤسسة تخفيض تكاليفها قدر الإمكان مقابل زيادة إيراداتها بغية الالتزام بما عليها لتكون قد حققت هدفها الحقيقي.

تعريف تقييم الأداء المالي:

- تقييم الأداء المالي هو إصدار الحكم على النتيجة المالية المتحصل عليها في نهاية الدورة المالية وذلك باستخدام مقاييس معينة في عملية التقييم. (حجاج، 2008، صفحة 710).
- كما يعرف تقييم الأداء المالي على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء المعايير المحددة مسبقاً وتقديم حكماً على إدارة الموارد البشرية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا بهدف خدمة أطراف كثيرة ومختلفة لها علاقة بالمؤسسة سواء داخلية كانت أو خارجية فكلها يمكن لها أن تستفيد من الوضع المالي للمؤسسة وذلك لاستخدامها في اتخاذ القرار. (جمعة، 2000، صفحة 19)

ولتوضيح عملية تقييم الأداء المالي يمكن عرض الشكل الآتي:

الشكل رقم (1): تصوير إيضاحي لتقييم الأداء المالي



(جمعة، 2000، صفحة 39)

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي.

تتبع أهمية تقييم الأداء المالي كونه أداة تمد جميع الأطراف ذات المصلحة بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات في الوقت اللازم سواء كانت هذه الأطراف داخلية أو خارجية ويمكن إنجازها فيما يلي (تاي، 2011-2012، صفحة 17):

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته والعمل على تحسينه.
- المساعدة في فهم البيانات المالية.
- يوفر تقييم الأداء المالي مقياسا لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها. فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الكفاءة والفاعلية من ثم فهو اشمل من كل منهما في تعزيز أداء الوحدة الاقتصادية بمواصلة البقاء والاستمرار بالعمل.
- يوفر نظام تقييم الأداء المالي معلومات لمختلف المستويات الإدارية بالوحدة الاقتصادية لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات مستند على حقائق علمية وموضوعية فظلا عن أهمية المعلومات للأطراف الخارجية.
- يكشف عن مدى إسهام الشركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تدقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة.
- المساهمة في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية
- توضح عملية تقييم الأداء المالي المركز الاستراتيجي ضمن إطار البيئة القطاعية التي تعمل فيها، ومن ثم تحدد الآليات وحالات التغير المطلوبة لتحسين مركزها الاستراتيجي.
- يساعد نظام تقييم الأداء المالي التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر بالإضافة إلى مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للشركة على أساس أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة الشركة الحالية والحفاظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار .
- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة.

وتأسيسا على ما تقدم أن أهمية تقييم الأداء المالي تأتي من خلال المساعدة في فهم التعامل بين البيانات المالية وكذلك المساعدة في اجراء عمليات التحليل والمقارنة ومتابعة ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالشركة .

ثالثاً: أهداف تقييم الأداء المالي.

يوجد العديد من الأطراف التي لها علاقة بتقييم الأداء المالي في المؤسسة، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة، كما يمكن أن يقوم بها مكتب دراسات متخصص في الجانب المالي للمؤسسات أو البنك الذي له حق القيام بعملية التحليل المالي لتقييم الوضع المالي بالمؤسسة لمنح الاقتراض للزبائن أو عدمه، وهنا نجد أن لكل طرف هدف معين من عملية تقييم الأداء حسب الطبيعة حيث تتمثل عموماً في:

(غربة، 2014-2015، صفحة 05)

- الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة، مقارنة بالأهداف المدرجة في خططها الإنتاجية.
- اتخاذ القرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق أكبر عائد بتكاليف أقل.
- تبيان أهم نقاط القوة والضعف للمؤسسة والتي من شأنها المساعدة في تقييم الوضع المالي للمؤسسة وأدائها.
- متابعة تنفيذ أهداف الشركة المحددة، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما هو ضمن الخطة المرسومة والمحددة لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوفرة ونوعاً عن سير الأداء.
- قياس مدى نجاح الشركة من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه، وتوفير المعلومات لمختلف المستويات وللجهات الأخرى خارج المؤسسة.
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة إجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تحديد الأخطاء مستقبلاً.
- توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المؤسسات إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنه من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاط المصرف لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق.
- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المؤسسة، تساهم في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أتماط الأداء ورفع كفاءته.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

يوجد العديد من العوامل التي يمكن لها أن تؤثر على الأداء المالي فمنها داخلية إدارية و فنية التي سنلخصها فيما يلي: (زوبيري،

2011، صفحة 07).

- الهيكل التنظيمي؛
- المناخ التنظيمي.
- التكنولوجيا؛
- الحجم.

- الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في المؤسسات و التمايز الرأسي و هو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة و أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل و الاستثمار الجغرافي من عدد الفروع و الموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة.

- المناخ التنظيمي:

هو شفافية التنظيم واتخاذ القرار بأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة ومهامها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، ويجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة عقلانية وعلى الإدارة أن تشجع الموظفين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وتقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين للمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة.

- التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب والمهارات و الطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة و التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، و يندمج تحت التكنولوجيا عدد من أنواع مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، و التي تكون وفقا للموصفات التي يطلبها المستهلك. وتكنولوجيا الإنتاج المستمر و التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، و تكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

و على المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها و المنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات و التي لبد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا و استيعابها وتعديل أداؤها وتطويره بهدف

الموائمة بين التقنية و الأداء، و تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و خفض التكاليف و المخاطر بإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية.

د - الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها:

إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء للمؤسسات، فقد يشكل الحجم عائقا على أداء المؤسسة حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وبشكل إيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة مقارنة بما هو متاح، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات تبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية. (الخطيب، 2010، صفحة 45)

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

للأداء المالي عدة مؤشرات يمكن من خلالها للمحلل المالي قياس الأداء المالي ومن ثم تقييمه فهناك مؤشرات طويلة الأجل وأخرى قصيرة وهي:

أولاً: التوازن بالمؤشرات المالية:

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بالاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في: (لبيهي، 1992، صفحة 53)

1. رأس المال العامل:

يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي، وهو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل إلى المدى القصير ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كذلك:

من أعلى الميزانية : رأس المال العامل = أموال دائمة - أصول ثابتة.

من أسفل الميزانية : رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

2. أصناف رأس المال العامل:

• رأس المال الخاص : وهو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - أصول ثابتة.

رأس المال العامل الإجمالي : ويضم مجموع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية للمؤسسة، وتتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو أقل من سنة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الخارجي : وهو الجزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية : رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون القصيرة والطويلة الأجل

• احتياجات رأس المال العامل الدائم:

احتياجات رأس المال العامل الدائم هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في المؤسسة أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزونها ومدىها بالديون قصيرة الأجل ، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة ، وتتغير احتياجات رأس المال العامل الدائم من سنة لأخرى تماشياً مع تغيير نشاط المؤسسة .

احتياجات رأس المال العامل الدائم = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية).

● الخزينة:

هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف، وهي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مركز الصكوك البريدية، والتي تستطيع أن تقوم الخزينة من استخدامها فوراً بخلاف الأموال التي تحصل عليها من آجال قصيرة أو متوسطة وتأخذ الخزينة وضعيتين هما: (العمري، 2016، صفحة 06)

الخزينة = رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل الدائم.

الخزينة = القيم جاهزة - تسيقات بنكية (خزينة الخصوم).

ثانياً: التوازن بواسطة النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في التحليل المالي وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتحليل في دراسة المركز المالي والحكم على النتائج. (الخطيب، 2010، صفحة 62)

● نسب السيولة:

وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لم تستطع مواجهة ديونها الفورية حتى وان كانت تحقق أرباحاً عالية في الأجل الطويل ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي:

● نسبة السيولة العامة:

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية مطالبات الدائنين القصيرة الأجل، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = (\text{الأصول المتداولة} \setminus \text{الخصوم المتداولة}) \times 100$$

● نسبة السيولة السريعة:

تعتمد هذه النسب على الأصل السريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة و يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية .

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة المخزون} \setminus \text{الديون القصيرة الأجل}) \times 100$$

الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع أو الوقت الطويل الذي تتطلبه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة ثم إتمام عملية بيعها.

ملاحظة: إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد أو أكبر منه فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون القصيرة الأجل.

● نسبة السيولة الجاهزة:

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط ، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق.

يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية: (ابراهيم ع.، 2008، صفحة 147)

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = (\text{القيم الجاهزة/ الديون القصيرة الأجل}) \times 100$$

إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية:

- تراجع نشاط المؤسسة - نقص تجديد الاستثمارات - فائض في النقديات غير مستغل و عرضة للتدهور في القيمة.

ملاحظة: هناك من يعطي لنسبة السيولة السريعة و السيولة الجاهزة المجال بين 30 % إلى 50%

و 20 % إلى 30 % على الترتيب.

● نسب النشاط:

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن،

● نسب التمويل:

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد والخطر، إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية حيث يسمح بخضم فوائد القروض من وعاء الضريبة على

نسبة التمويل الخارجي:

تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك إذ من المتوقع أن لا تواجه المؤسسة صعوبات في سداد قيمة القرض والفوائد عندما يحين موعد استحقاقها، أما ارتفاع هذه النسبة .

يتم حساب نسبة الاقتراض وفق الصيغة التالية: نسبة الاقتراض = مجموع الديون/مجموع الأصول.

● نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسب أقل من الواحد الصحيح، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة. ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

● نسبة التمويل الخاص:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك، والعكس صحيح. (محمد عقل، 2009، صفحة 73)

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

● نسب المردودية:

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة و المديونية. فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وأبعاد الطريقة التي يتم تشغيل المؤسسة، أما نسب المردودية فهي تعطي إجابات. نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة تتيح أمام المحلل المالي للوصول إلى غايته من تحليل المردودية مجموعة من المؤشرات المالية نتطرق إليها فيما يلي:

● نسبة مردودية الأموال الخاصة:

تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال

المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة. المتداولة في بورصة الأسهم والسندات تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

إن ارتفاع نسبة ربحية الأموال الخاصة قياساً بمؤشر المقارنة دليل قاطع عن تحسن ربحية الدينار الواحد من المبيعات، ومبرر لتأكيد قوة المؤسسة من ناحية الأداء والذي هو انعكاس لكل أو التسويق أو التسعير أو غيرها، في حين يكون انخفاضها مبرراً لتأكيد حالة الضعف.

• نسبة مردودية النشاط:

تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد يكون مضللاً، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن مع تزايد الأعباء الكلية، والتي قد تمتص كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية.

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال}} \times 100$$

• المردودية المالية والاقتصادية:

الربحية هي هدف أساسي للمؤسسة، وهي أداة لقياس كفاءة القرارات المتخذة من طرف المؤسسة أي اتخاذ القرارات الرشيدة بهدف تحقيق افضل عائد، وتحقيق هذا الهدف يتم من خلال قرار الاستثمار والمتعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها، وقرار التمويل المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة ، وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية و المردودية الاقتصادية:

$$\checkmark \text{ المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

$$\checkmark \text{ المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{(الديون + الأموال الخاصة)}}$$

المبحث الثالث: طرق تقييم الأداء المالي لشركات التأمين.

لا يكفي تقدير الميزانية الختامية وإعداد الخطط المالية وتأمين الموارد البشرية لكي تحقق المؤسسة أرباحاً، بل يتطلب ذلك كثير من المدخلات والعمل الإداري الشاق، كما يجب أن يصاحب ذلك نظام إداري فعال لقياس الأداء المالي للمؤسسة وتقييمه وتطويره.

المطلب الأول: طرق قياس الأداء المالي

لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة لابد من تحديد العديد من التقديرات أهمها
(<https://growenterprise.co.uk/book-a-financial-guide>, 2023)

1. إعداد التقارير المالية الختامية: تمثل التقارير المالية الاعتيادية التي يعدها قسم الحسابات بالمؤسسة في نهاية كل مدة، مثلاً الشهرية أو نصف سنوية أو السنوية، التقارير الأهم والأكثر شيوعاً في قياس أداء المؤسسة المالي وتقييمه، وتتضمن كل من قائمة الدخل، والميزانية العمومية، وكشف التدفقات النقدية، وكشف التغيرات في حقوق الملكية. وتشرح قائمة الدخل صافي الأرباح أو الخسائر المتحققة في المؤسسة بالفترة الماضية، مثلاً سنة، بينما تهدف الميزانية العمومية إلى بيان الموقف المالي للمؤسسة، وقيمتها الدفترية، وأصولها، ومستوى السيولة، وهيكل التمويل في تاريخ محدد. بينما يوضح كشف التدفقات النقدية كل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة عن المؤسسة بالفترة الماضية، مثلاً سنة، مع بيان مصادرها سواء كانت تشغيلية أو داخلية، أو تلك الناجمة عن الاستثمار، أو التدفقات النقدية المالية الناجمة عن القروض ورأس المال. ويوضح كشف التغيرات في حقوق الملكية مقدار الزيادة أو النقص الطارئة على صافي قيمة حقوق الملكية في المؤسسة في تاريخ محدد.

2. تقدير صافي القيمة المضافة الاقتصادية: يهدف هذا التقرير إلى تقدير صافي الأرباح (أو القيمة المضافة) المتحققة للمؤسسة من التأسيس حتى تاريخه، وتشمل الأرباح مطروحاً منها تكلفة رأس المال. ويمكن تقديرها عبر حساب صافي القيمة الحالية للمؤسسة (الذي يمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية السنوية المتحققة مطروحاً منها التدفقات النقدية الاستثمارية الموزونة للفترة الماضية)، أو العائد الداخلي (العائد الربحي الذي يجعل صافي القيمة الحالية المتحققة تعادل صفرًا) المتحقق للمؤسسة مطروحاً منه معدل كلفة رأس المال. كما يمكن تقدير صافي القيمة المضافة للمؤسسة كنسبة مالية عبر تقدير معدل العائد على الاستثمار (الذي يمثل صافي القيمة الحالية الفعلي للمؤسسة مقسوماً على كلفة الاستثمار للفترة الماضية مقسوماً على عمر المشروع الافتراضي، أو استخدام الطريقة المحاسبية البسيطة وهي متوسط صافي الأرباح مقسوماً على متوسط قيمة الأصول)، ومن ثم تقدير التكلفة الموزونة لرأس مال المؤسسة (متوسط تكلفة سعر الفائدة على القروض، والعائد على الأسهم التفضيلية، والعائد على الأسهم العادية لرأس مال المؤسسة)، وتقدير الأرباح عبر حاصل طرح نسبة الكلفة الموزونة لرأس المال من العائد على الاستثمار. كما يمكن تقدير صافي القيمة المضافة على أساس سنوي معياري عبر حاصل طرح صافي الأرباح السنوية التشغيلية مطروحاً منها تكلفة رأس المال السنوية.

3. **تقدير صافي القيمة المضافة السوقية:** هي عبارة عن حاصل طرح قيمة المؤسسة الدفترية من قيمتها الفعلية بالسوق. ويمكن تقدير قيمة المؤسسة الدفترية، والتي هي عبارة عن صافي حقوق الملكية، وذلك عبر رصيد صافي الأصول مطروحاً منها رصيد الخصوم المتداولة والقروض. ويمكن تقدير قيمة المؤسسة السوقية عبر عدة طرق منها طريقة خصم التدفقات النقدية السنوية المستقبلية ومضاعف السعر وتقييم الأصول وطريقة المثل وغيرها .
4. **بطاقة الأداء المتوازن:** هي طريقة قد طورها “روبرت كابلان” من جامعة هارفرد الأمريكية في عام 1992، لتلبية حاجة الشركات إلى تحقيق التوازن بين احتياجات العملاء، والاحتياجات المالية، واحتياجات الإدارة الداخلية، واحتياجات الابتكار والتعلم داخل المؤسسة. تعمل بطاقة الأداء المتوازن على قياس الاحتياجات لمجالات المؤسسة الخمسة بناءً على المجالات المتوقعة. ويركز على قياس أداء مؤسسة على أربعة أنشطة مميزة وهي التسويق، والتمويل، والموارد البشرية، والتشغيل.
5. **لوحة القيادة:** يتم إعدادها وفقاً لمستوى المسؤولية المعني، استراتيجي أو عملي من جهة، ومن جهة أخرى حسب القسم أو الفرع المعني في المؤسسة، إنتاج أو تسويق أو غيرهما، ولكل من هذه اللوحات مؤشرات الخاصة بها واستعمالاتها. (دادبي، 2004، صفحة 40)

الشكل 02: طرق تقييم الأداء المالي في المؤسسة



المصدر: (دادبي، 2004، صفحة 46)

المطلب الثاني: أهم النسب المالية المستخدمة في نشاط التأمين:

تستخدم النسب المالية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، لذا فمن الواجب أن تعكس بوضوح مدى النجاح الذي حققته هذه الشركات عبر مدة زمنية ماضية، وأن تبين مدى القصور الذي أصاب أدائها، غير أن استخدامها الحديث يعتمد على قدرتها التنبؤية، وعلى جدواها في تقديم معلومات تنبؤية مستقبلية عن أداء شركات التأمين، وفيما يلي أهم هذه النسب: (طبايبي، 2019، صفحة 79)

أولاً: الملاءة المالية:

تعني الملاءة المالية قدرة شركات التأمين على سداد التزاماتها عند الاستحقاق، وتتمتع بأهمية خاصة في مجال التأمين تنبع من أن السلعة التي يتم التعامل عليها تعتبر وعد كتابي لشيء قد يتحقق في المستقبل المحدد زمنياً بمدة معينة ولا يتحقق خلالها.

والعملية في مختلف أسواق التأمين على ضرورة وجود معايير أو مستويات للملاءة المالية في شركات التأمين بصفة عامة، يجب أن تبرر الملاءة وجود الديون التقنية وهامش الملاءة، وهي تتكون من:

أ - حجم رأس المال

ب - الاحتياطات النظامية المشككة.

ت - ادخار الضمانات.

ث - ادخار التكملة الإلزامي للديون التقنية،

ج - الادخارات النظامية الأخرى والتي لا تتعلق بالالتزامات اتجاه المؤمن لهم أو الغير باستثناء الادخارات للالتزامات المتوقعة أو انخفاض قيمة أحد عناصر الأصول.

وعن كيفية احتساب نسبة هامش الملاءة وفقاً للمعادلات التالية:

<p>راس المال + الاحتياطات + الادخار التقني</p> <hr/> <p>رقم الاعمال الصافي من اعادة التأمين</p>	<p>راس المال + الاحتياطات + الادخار التقني</p> <hr/> <p>الديون التقنية</p>
---	--

أهم نسب الملاءة المالية التي تقيس نسبة مساهمة أموال شركة التأمين الخاصة من مجموع مواردها المالية، وتحسب كما يلي:

الجدول 01: كيفية احتساب نسب الملاءة

م	اسم النسبة	معادلة حساب النسبة
1	كفاية الاموال الخاصة	الاموال الخاصة ———— التعويضات
2	الاموال الخاصة الى الاستثمار في الاوراق المالية	الاموال الخاصة ———— الاوراق المالية المستثمرة
3	علاقة راس المال بالاستثمارات	راس المال ———— إجمالي الاستثمارات
4	الاصول الثابتة للأموال الخاصة	الاصول الثابتة ———— الاموال الخاصة
5	التعويضات للديون التقنية	التعويضات ———— الديون التقنية
6	هامش الملائة المحقق و الواجب تحقيقه	هامش الملائة المحقق ———— هامش الملائة الواجب تحقيقه

المصدر: (طبايبي، 2019، صفحة 83)

● نسبة كفاية الاموال الخاصة:

تعد كهامش أمان للمؤمن لهم إذا كانت مرتفعة، أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل عن حالة عسر مالي أو إفلاس.

● نسبة الاموال الخاصة الى الاستثمار في الاوراق المالية:

تقيس هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية.

● نسب علاقة راس المال بالاستثمارات:

تعبّر عن مدى قدرة راس المال في مواجهة مخاطر الاستثمار.

- نسب الاصول الثابتة للأموال الخاصة:
- تمثل مدى تغطية الاموال الخاصة لأصولها الثابتة.
- نسب التعويضات للديون التقنية:
- تقيس مدى قدرة الشركة على تعويضات الحوادث.

ثانيا: نسب النشاط:

تشير نسب النشاط إلى مدى كفاءة إدارة شركات التأمين في استخدام أصولها وتوليد عائد مجزى، من خلال مقارنة الإيرادات المختلفة لكل أنواع أصول الشركة، ومن اهم هذه النسب: (خنقاوي، 2015، صفحة 114)

الجدول 02: كيفية احتساب نسب النشاط

م	اسم النسبة	معادلة حساب النسبة
1	الاقساط الى حقوق المساهمين	صافي الاقساط المكتتبة ———— حقوق المساهمين
2	الاحتفاظ بأقساط التأمين	صافي الاقساط ———— أجمالي الاقساط
3	تكلفة الحوادث	تكلفة الحوادث ———— الاقساط الصافية في الفترة الحالية
4	حقوق المؤمن لهم على رقم الاعمال	حقوق المؤمن لهم ———— رقم الاعمال الإجمالي

المصدر: (طبايية، 2019، صفحة 85)

- المساهمين:
- كلما كانت مرتفعة دل ذلك على تحمل الشركة مخاطر أكبر.
- نسبة الاحتفاظ بأقساط التأمين:

تشير الى مدى الاعتمادية على اعادة التأمين.

● **نسب تكلفة الحوادث:**

كلما انخفضت كان أفضل لتغطية التكاليف التشغيل.

● **نسب حقوق المؤمن لهم على رقم الاعمال:**

تسمح بتقدير مدة حقوق المؤمن لهم ويفضل ان تكون منخفضة لتوفير سيولة بالشركة.

ثالثا: نسب الربحية:

تهدف شركات التأمين إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة، لذا تم وضع مجموعة من النسب لقياس كفاءة وفعالية الشركة، لأنها لم تتحصل على أرباح كافية فإن بقاءها لأجل طويل في السوق سيكون مهددا لها، والجدول الآتي يبين أهم هذه النسب:

ارباح العام الحالي - ارباح العام السابق	صافي الدخل من الاستثمار
_____	_____
ارباح العام السابق	متوسط قيمة الاصول المستثمرة للعام الحالي والسابق

رابعا نسب السيولة:

تتعامل شركات التأمين في غالب الأحيان بأموال المؤمن لهم، لذلك ينبغي على إدارتها توخي الحرص في اتخاذ قراراتها الاستثمارية حتى لا تتعرض لتعثر مالي. لذا تزودنا نسب السيولة بمعلومات مفيدة عن شركات التأمين، والجدول الآتي يبين أهم هذه النسب: (خناقوي،

2015، صفحة 119)

الجدول 03: كيفية احتساب نسب السيولة

م	اسم النسبة	معادلة حساب النسبة
1	الالتزامات الى الاصول المتداولة	$\frac{\text{الالتزامات}}{\text{الاصول المتداولة}}$
2	المخصصات الى الاصول المتداولة	$\frac{\text{المخصصات}}{\text{الاصول المتداولة}}$
3	الاحتياطيات	$\frac{\text{التغير في الاحتياطي}}{\text{ارباح العام السابق}}$

المصدر: (طبائية، 2019، صفحة 87)

- 1نسبة الالتزامات الى الاصول المتداولة:
توضح قدرة الشركة على سداد التزامات حملة الوثائق في حالات التصفية.
- نسبة المخصصات الى الاصول المتداولة:
تشير الى مدى توافر سيولة للصرف لسداد الالتزامات من مخصصاتها.
- نسب الاحتياطيات:
تشير الى قيمة الاحتياطيات التي تم تكوينها بالعام السابق

المطلب الثالث: القوائم المالية لشركة التأمين

تقوم شركات التأمين بإنتاج قوائم مالية مثلها مثل باقي المؤسسات حيث تصبح قادرة على إعطاء صورة صادقة عن الممتلكات الشركة والتي من شأنها أن تعبر عن الوضع المالي لها، والوضعية المالية ونتائج أعمالها، حيث نجد بعض الاختلاف في عناصر القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية وشركات التأمين.

أولاً: الميزانية

حيث تقوم شركات التأمين كباقي الشركات والمؤسسات بعرض ميزانيتها في نهاية السنة المالية بعد إعداد التسويات الخاصة ببعض عناصر الأصول والخصوم، ويتم عرض الميزانية بتقسيم كل من الأصول والخصوم إلى مجموعات رئيسية يوضع تحت كل واحدة منها بنود الحسابات التي تتضمنها، وطبعاً يختلف ترويب وترتيب هذه الحسابات في شركات التأمين عنها في المؤسسات الأخرى لكن هذا لا يمنع تواجد بعض عناصر الأصول والخصوم المشتركة.

تبرز خصوصية ميزانية شركات التأمين في العناصر الهامة التالية : (طايلب، 2015، صفحة 109)

4. أصول الميزانية: تم تكملة أصول الميزانية بـ:

1. البند: «أموال أو قيم مودعة لدى المتنازليين» ضمن الأصول غير الجارية.

2. البنود: «الجزء المتنازل من المؤنومات التقنية في إطار عمليات التأمين المشترك»، «الجزء المتنازل من المؤنومات التقنية في

إطار عمليات إعادة التأمين»، «المتنازل لهم والمتنازلون المدينون» و «المؤمن لهم ووسطاء التأمين المدينون» ضمن الأصول الجارية.

5. خصوم الميزانية: تم تكملة خصوم الميزانية بـ:

1. البند: «المؤنومات المقننة» ضمن الخصوم غير الجارية.

2. البنود: «المؤنومات التقنية على العمليات المباشرة»، «المؤنومات التقنية على عمليات القبول»، «المتنازل لهم والمتنازلون

الدائون» و «المؤمن لهم ووسطاء التأمين الدائون» ضمن الخصوم الجارية.

ثانياً: جدول حساب النتائج

ترتب فيها أعباء شركة التأمين حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، كذلك يحتوي على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة المالية الجارية ويتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الأداء.

تبرز خصوصية جدول حساب النتائج لشركة التأمين في التعديلات التالية : (طايلب، 2015، صفحة 109)

1. لقراءة أسهل للنشاط، تم إضافة عمودين في حساب النتائج من أجل تمييز العمليات الإجمالية عن عمليات التنازل وإعادة التنازل.

2. تم استبدال «القيمة المضافة للاستغلال» التي تمثل رصيد الإنتاج والاستهلاكات خلال السنة بعبارة "هامش التأمين" التي هي أكثر ملائمة لطبيعة النشاط . هذا الهامش هو نتيجة الأقساط المقتناة للسنة المالية، الخدمات خلال السنة، العمولات من إعادة التأمين.

3. تم حذف النتيجة الوسيطة «فائض الاستغلال الخام».

4. تم استبدال حساب النتائج حسب الوظيفة بحساب النتائج حسب الفئة المفروض وفق تنظيم التأمينات.

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة

يتضمن التغييرات التي تحدث في العناصر السابقة (الميزانية، جدول حساب النتائج) ويهدف إلى توفير قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة شركة التأمين على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها، وكذا معلومات حول استعمال السيولة، يبوب جدول تدفقات الخزينة وفقا للأنشطة المختلفة التي تراوحتها شركة التأمين.

ويجب على شركة التأمين إعداد و عرض جدول تدفقات الخزينة باستخدام أي من الطريقتين (الطريقة المباشرة ، الطريقة غير المباشرة) ، تجدر الإشارة إلى أن الفرق بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة في عرض جدول تدفقات الخزينة هو فقط في كيفية تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وذلك من خلال وظيفة الاستغلال ، أما تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو متماثل بين الطريقتين ولا يوجد اختلاف بينهما . (شوف، 2012، الصفحات 184-185)

رابعا: جدول تغير الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة في شركة التأمين خلال السنة المالية ، أما المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي : (طايلب،

2015، صفحة 156)

1. النتيجة الصافية للسنة المالية.

2. تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.

3. الإيرادات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة

4. عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد)

5. توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

خامسا: الملحق

هو وثيقة تلخيصية، يعد جزء من القوائم المالية، يعطي تفسيرات وكذلك بعض الإيضاحات مكتملة للمعلومات الموجودة في القوائم المالية من أجل فهم أفضل للميزانية وجدول حساب النتائج ، حسب النظام المحاسبي المالي فإن إدخال أي معلومة أو إضافتها ضمن الملحق يخضع لشرتين أساسيين ، الشرط الأول هو أن يكون هذا العنصر ذا أهمية نسبية ، أي أنه سيؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من طرف مستعملي القوائم المالية في حالة ما إذا لم يعرض ضمن الملحق والشرط الثاني هو الطابع الملائم للإعلام . (طايلب، 2015، صفحة 157).

خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار لشركات التأمين من خلال التعريف والوسائل المستعملة فيها وأنواعها، حيث عرفت هذه الشركات على أنها مؤسسات مثلها مثل المؤسسات الاقتصادية التي تقدم خدمات للمجتمع الذي تنشط فيه وللذين يطلبونها باتفاق مسبق وعن طريق إبرام عقود من خلال استغلال القوانين والتشريعات المسموح بها من طرف المشرع الجزائري، وكذلك الإطار النظري للأداء المالي إذ يعتبر مجموعة من الطرق هدفها تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومحاولة تقييمها وذلك باستخدام مجموعة المؤشرات المالية سواء الطويلة الأجل أو القصيرة وكذا النسب، كما أصبحت هذه الشركات ضرورة حتمية على المكلفين طرف الدولة لسببين وهما إعانة ومساعدة الدولة في تغطية جزء من تكاليفها وكذا حماية حقوق الأفراد وصيانتها من جميع أشكال الخطر والتي قد يتسبب لها عن قصد أو دون قصد.

الفصل الثاني

تمهيد:

من خلال دراسة للفصل الأول تعرضنا للأطر النظرية المتعلقة الأداء المالي، وكذا شركات التأمين مع توضيح طرق تقييم الأداء المالي في هذه الشركات، وبغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة في الدراسة، سنحاول إسقاط تلك المضامين على الجانب التطبيقي كمحاولة لتشخيص واقع الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين-وكالة بسكرة- ومعرفة مدى تطبيق هذه الشركات لطرق التقييم ومؤشراته وما إذا كانت تطبقها أصلا بإعتبارها شركات مثلها مثل باقي الشركات لها مخرجات مالية ولها وضعية مالية تأثر وتتأثر ولا بد لها من تحليل مالي لمعرفة وضعها المالي.

وعلى ضوء هذا سنحاول الإلمام بمختلف ما تطرقنا إليه في الفصل النظري وإسقاطه على دراسة شركة التأمين الجزائرية وإعادة التأمين -وكالة بسكرة -

وعليه قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: تقديم لمحة عن الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين-وكالة بسكرة-
- المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمصادر البيانات المقدمة من طرف الشركة.
- المبحث الثالث: تحليل وضعية المؤسسة وتقييم أدائها المالي.

المبحث الأول: تقديم لمحة عن الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين-وكالة بسكرة-

أصبحت شركات التأمين مؤخرًا مثلها مثل باقي الشركات الأخرى التي تخضع بقانون خاص وكذا نظام محاسبي خاص يسهل على مستخدمي هذه الشركات تقييم أعمالها ومعالجتها المحاسبية كما أن لها مخرجات مالية مثلها مثل المؤسسات الاقتصادية واكتسبت هذه الأهمية للدور البالغ الذي أصبحت تلعبه في حياة الفرد عامة إذ يمكن القول أنه أصبح ضرورة حتمية من طرف الدولة على الفرد.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة الشركة

تعد الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين من أولى الشركات العاملة في صناعة التأمين في الجزائر، وهي شركة مساهمة برأس مال اجتماعي قدره 12 مليار دج، ويتراوح عدد العاملين فيها حاليًا حوالي 1798 موظف على المستوى الوطني، ونشأت بموجب القانون 197/63 المؤرخ في 8 جوان 1963 باسم الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين، منذ نشأتها شهدت الشركة تحولات عديدة عرفت من خلالها تغييرًا مستمرًا في نشاطها وطرق تسييرها وتطورت تبعًا لتطور السياسة الاقتصادية للبلاد، وتبعًا لشكل سوق التأمين الجزائري.

ويمكن تقسيم مراحل التطور كالتالي:

أولاً: مرحلة ما بعد الاستقلال (1963-1965)

أمام سوق مستغلة من طرف مؤسسات تأمين أجنبية، قامت الدولة الجزائرية بإنشاء شركة جزائرية للتأمين هي الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (ش.ج.ت.ا.ت) وهذا لتسيير التنازل القانوني الإلزامي طبقًا للمرسوم الصادر في تاريخ 1963/10/15، والذي بموجبه أجبرت شركات التأمين الأجنبية التي كانت تمارس نشاطها في الجزائر على التنازل بنسبة 10% من جميع فئات المخاطر المكتتب بها لهذه الشركة المحلية. إضافة لهذا الدور الحيوي، (ش.ج.ت.أ.ت) بممارسة الرقابة على شركات التأمين الأجنبية العاملة في الجزائر من خلال الدور الاستشاري في منح أو سحب الاعتماد الذي يشكل العنصر الضروري لممارسة نشاط التأمين، وهذا بهدف الحماية والحفظ على مصالح المؤمن لهم.

رغم العراقيل المختلفة ومشكل نقص الموارد البشرية المختصة، سمحت وزارة المالية لهذه الشركة في 1964/02/26 بتوسيع حيز نشاطها وتمديده للممارسة عمليات التأمين المباشر إلى جانب النشاط الرئيسي والأصلي المتعلق بإعادة التأمين.

ثانياً: مرحلة الاحتكار (1966-1975)

في هذه المرحلة قامت الدولة الجزائرية بتأميم قطاع التأمين بموجب التنظيم رقم 66-127 بتاريخ 1966 وأصبح لزامًا على الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين أن تحل محل الشركات الأجنبية المغادرة، لتجد نفسها وبقية شركات التأمين وحدها لتغطية المخاطر ليس فقط على مستوى سوق التأمين الجزائرية بالإضافة إلى دور الوسيط الذي حذف وعوض بوكالات مباشرة.

ثالثا: مرحلة التخصص (1976-1984)

بهدف تحسين خدماتها شهدت هذه المرحلة صدور قوانين تحدد تخصص كل شركة عاملة في القطاع، حيث خضعت الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين للتخصص من خلال الحد من نشاطها وحصره في تغطية مجموعة عمليات التأمين ذات الطابع الصناعي لحساب الدولة ابتداء من 1976/10/01. تتمثل المخاطر الصناعية في مجموع المخاطر التي تخص الوحدات والورشات الصناعية، البناءات تأمين الحريق والانفجارات، التأمينات الهندسية، تأمينات المخاطر المتعددة، تأمينات النقل.

رابعا: مرحلة إعادة الهيكلة (1985-1994)

لقد مست إعادة الهيكلة التي أجرتها الدولة الجزائرية في بداية الثمانينات الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين حيث بموجب المرسوم 82/85 المؤرخ في 1985/04/30 تمت إعادة هيكلة الشركة التي نتجت عنها مؤسسة عمومية أخرى هي الشركة الجزائرية للتأمين النقل CAAT من خلال سحب الاعتماد من الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين بضمان فروع تأمينات السيارات والفروع البحرية والجوية وإسناده إلى الشركة الجديدة. كما صدرت قوانين أخرى منظمة لسوق التأمين في نهاية الثمانينات لإعطائه ديناميكية جديدة وتهيئة لدخول اقتصاد السوق، حيث عمل قانون المالية الصادر في 1989/02/15 على إنهاء الاحتكار المؤسس في 1966 والسماح لشركة واحدة بتغطية كافة المخاطر، مما أدى إلى مراجعة القانون التأسيسي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين لتصبح بذلك شركة ذات أسهم. بإلغاء التخصص دفع هذه الأخيرة للخوض في حيز المنافسة مع مختلف الشركات العمومية والسعي للبحث عن حصص جديدة في سوق التأمين.

خامسا: مرحلة تحرير السوق (ما بعد 1995)

خلال هذه المرحلة تم إصدار القانون 07/95 والمتعلق بالتأمينات، حيث نص على تحرير سوق التأمين الجزائرية والسماح للمتعاملين الخواص بممارسة أنشطة التأمين كنتيجة لذلك وجدت الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين نفسها على غرار بقية شركات التأمين الجزائرية الأخرى أما منافسة شديدة تقودها للتحرر من القيود الإدارية المفروضة عليها، والعمل على استغلال طاقتها البشرية والمادية بالصورة التي تراها كفيلة لضمان بقائها واستمرار نشاطها.

المطلب الثاني: التعريف بالشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وهيكلها التنظيمي

مؤخرا شركات التأمين أصبحت مثلها مثل باقي المؤسسات اذ أصبح لا بد لها أن تحتوي حلى هيكل تنظيمي يسهل عليها أعمالها بعدما كانت في الماضي القريب لا تحضى بأي إهتمام من قبل الدولة.

الفرع الأول: تعريف الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

تعتبر إحدى المؤسسات العمومية الكبرى بقطاع التأمين في الجزائر، تأسست في 1963 وتم تكليفها بمتابعة ومراقبة عمليات التنازل القانوني، وكان الهدف من عمل المؤسسة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين هو السماح للدولة الجزائرية على مراقبة سوق التأمين، حيث كانت تلزم أي مؤسسة تباشر نشاطها في الجزائر أن تتنازل عن أقساطها ما نسبته 10% لصالح المؤسسة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين Caar. وبعد مرور سنة من ذلك يسمح لها بممارسة عمليات التأمين المباشرة، وتحرص على تكوي محفظة متنوعة الفروع.

تعتبر المؤسسة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، مؤسسة ذات أسهم (SPA)، وقدر رأس مالها في سنة 2007 بمبلغ 8000 مليون دج، فهي تشارك في رأسمال اجتماعي لعدة مؤسسات اقتصادية، وبلغ عدد عمالها الدائمين سنة 2007 ب: 1645 عامل.

كما تشمل نشاطات الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين على ما يلي:

- عمليات التأمين المباشر، وهنا تقوم الشركة بعرض الخدمات التأمينية بكافة أنواعها كالتأمين على الممتلكات، تأمين المسؤولية المدنية، تأمين الأشخاص، تأمين أخطار النقل وغيرها.
- عملية إعادة التأمين بكل فروع.
- ممارسة نشاط التأمين المشترك.
- ممارسة النشاط المالي كعمليات التوظيف والمساهمات عن طريق شراء الأسهم والسندات...الخ.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة

تتسم شركات التأمين عموما بالضخامة، ويرجع ذلك لتعدد وتنوع عملياتها وأنشطتها، وضخامة حجم معاملاتها، وبالتالي فان الهيكل التنظيمي لمثل هذه الشركات يتكون عموما من مجموعتين من المديريات: مديرية تقنية تشمل مديريات متخصصة في تقديم مختلف الخدمات التأمينية مثل مديرية تأمينات الحياة، ومديرية تأمينات النقل، وهي بدورها تنقسم إلى مديريات فرعية متخصصة. ومديرية إدارية تتولى تسيير أعمال وشؤون الشركة التقليدية مثل مديرية المالية والمحاسبة، ومديرية الموارد البشرية وهي بدورها أيضا تنقسم إلى مديريات فرعية.

1- المديرية العامة: المسؤول عن هذه المديرية هو الرئيس المدير العام والذي تقع على عاتقه مهمة اتخاذ القرارات الإستراتيجية للشركة، ويساعد الرئيس المدير العام المدراء المساعدون التاليين:

__ المدير العام المساعد التقني.

__ المدير العام المساعد للنشاط التجاري.

__ المدير العام المساعد للنشاط المالي ونشاطات الشركة.

2- المديرية المركزية: تتضمن نوعان من المديريات:

أ- المديرية المركزية التقنية والتجارية: تتنوع هذه المديرية بتنوع الفروع المختلفة للتأمين بالشركة، وتقع تحت مسؤولية مديرين، مدير القسم التجاري، ومدير القسم التقني:

● القسم التجاري يتكون من:

- مديرية التسويق.

- مديرية تنشيط الشبكات والاستقبال.

- مديرية التأمين على الحياة.

● القسم التقني يتكون من:

- مديرية إدارة المخاطر

- مديرية الأخطار الكبيرة المحققة.

- مديرية الأخطار العامة ماعدا البسيط.

- مديرية تأمينات النقل.

- مديرية أخطار الصدمات.

- مديرية إعادة التأمين.

ب- المديرية المركزية للجانب المالي والمساهمات للشركة:

تتكون هي الأخرى من قسمين:

● قسم التنظيم والإدارة يتكون من:

__ مديرية نظم الإعلام والتنظيم.

__ مديرية الموارد البشرية.

__ مديرية إدارة الوسائل.

● قسم المالية والمساهمات: يتكون من:

__ مديرية المالية والتوظيفات.

__ مديرية مراقبة التسيير.

ج- الهياكل اللامركزية: تضم جميع الهياكل الموجودة في المستوى القاعدي للهيكل التنظيمي العام للشركة وتشمل:

1- الوحدات الجهوية: وتضم الشركة حاليا خمس وحدات جهوية:

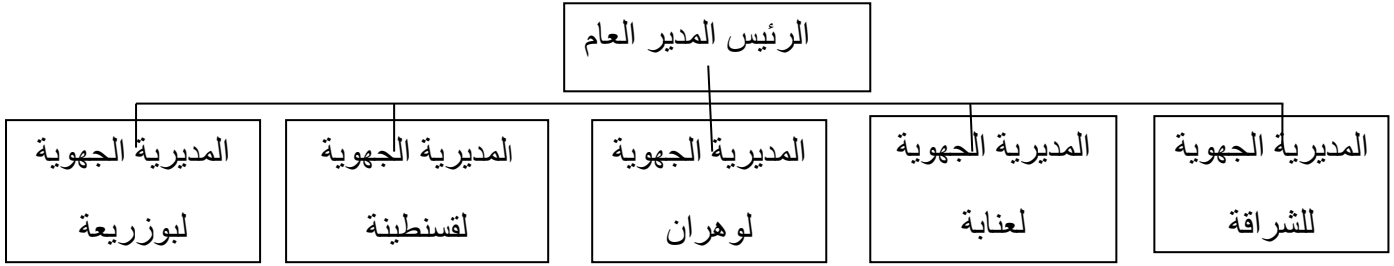
__ وحدتين بالجزائر العاصمة (الشرافة ، بوزريعة).

__وحدة وهران.

__ وحدة قسنطينة.

__ وحدة عنابة.

الشكل رقم(03): الوحدات الجهوية للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين



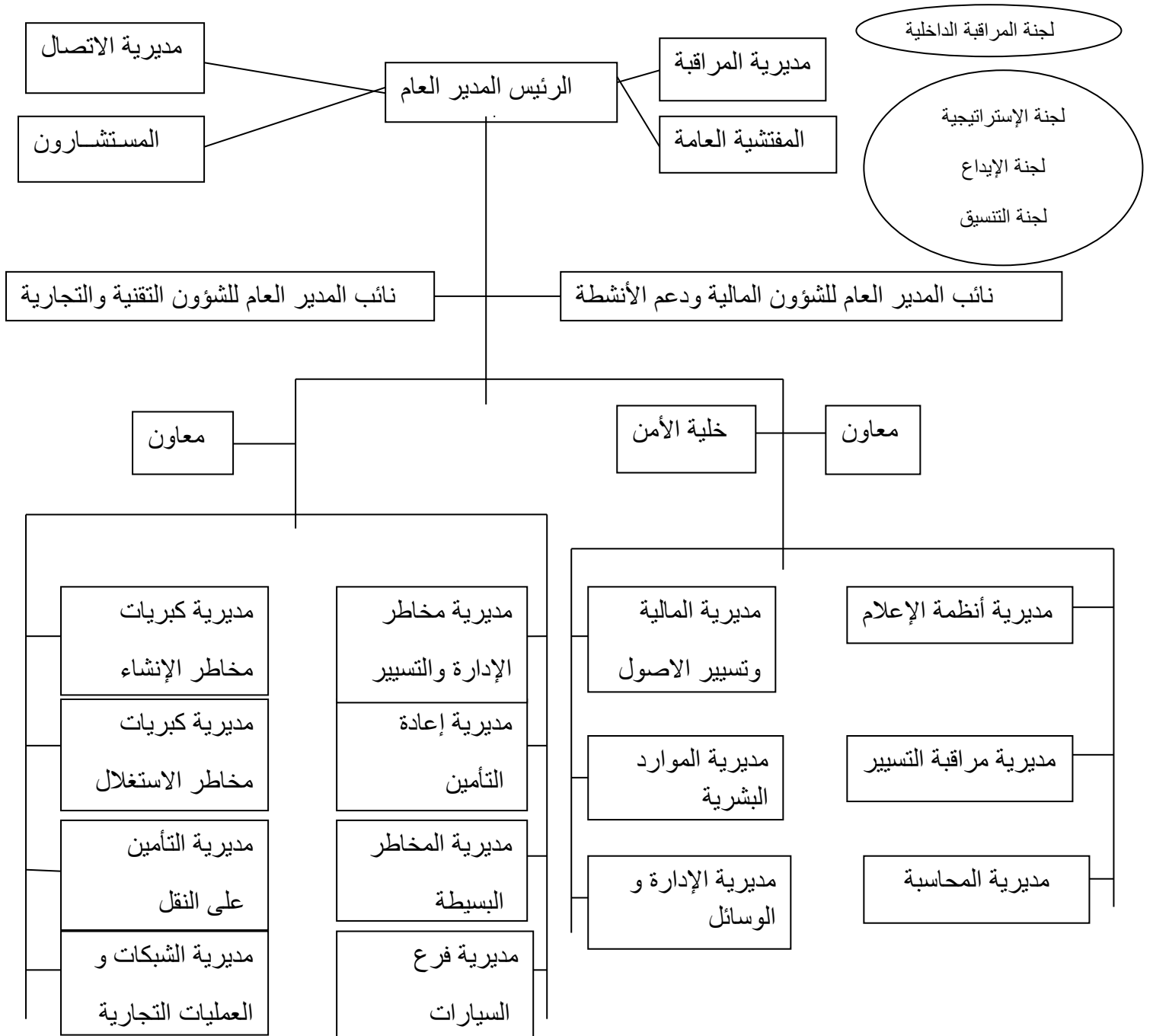
المصدر: مجلة من إعداد لاكار-عدد خاص لذكرى الخمسون للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، ص47

2- الوكالات المباشرة: تعرف هذه الأخيرة بمكاتب الاكتتاب المباشرة، ويبلغ عددها 121 وكالة تتوزع عبر مناطق الوطن، كما

تضم الشركة شبكة توزيع غير مباشرة تضم 38 وكيفا عامل للتأمين.

من اجل التوضيح أكثر نلخص الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR كما يلي:

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR



المصدر: مجلة من إعداد لآكار-عدد خاص لذكرى الخمسون للشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين،ص46

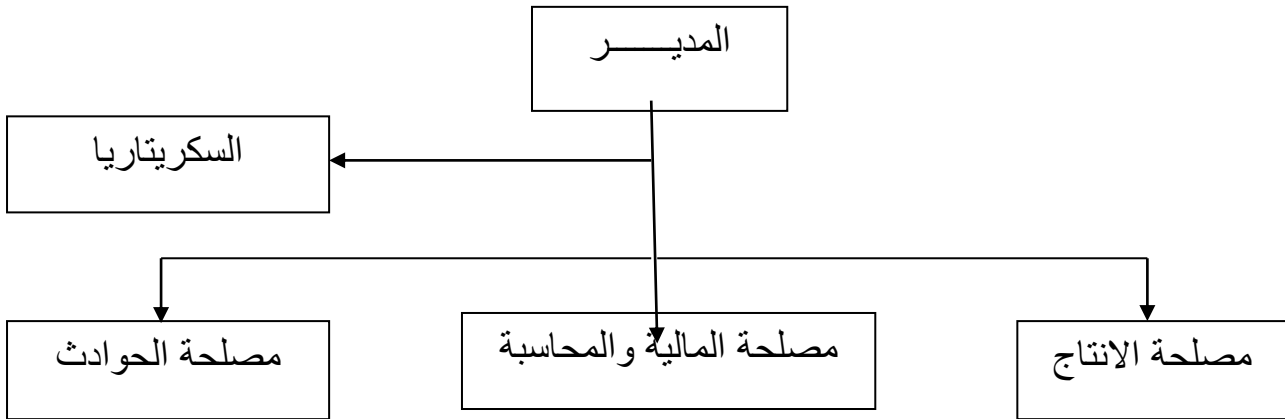
المطلب الثالث: تقديم وكالة التأمين وإعادة التأمين فرع بسكرة وهيكلها التنظيمي

أولاً: تقدم وكالة التأمين وإعادة التأمين فرع بسكرة:

وكالة التأمينات CAAR بسكرة هي فرع تابع للوحدة الجهوية قسنطينة تحمل رقم تسلسلي 509 الذي يعتبر كرمز للوكالة، وقد تأسس هذا الفرع سنة 1987، بمقرها الكائن في حي 1000 مسكن بسكرة. توجد في الوكالة عدة مصالح مقسمة إلى: رئيس الوكالة، مصلحة المالية والمحاسبة، مصلحة الإنتاج، مصلحة الحوادث، إضافة إلى السكريتاريا وتكمن أهمية الوكالة في توفيرها الكثير من أنواع التأمين.

ثانياً: الهيكل التنظيمي لشركة التأمين وإعادة التأمين فرع بسكرة 509

شكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لشركة التأمين وإعادة التأمين فرع بسكرة 509



المصدر: وكالة التأمين وإعادة التأمين فرع-بسكرة-

ثالثا: مهام كل مصلحة:

- سنقوم بذكر بعض المهام لكل مصلحة من المصالح الموجودة في الهيكل التنظيمي للوكالة كما يلي:
- مدير الوكالة: فهو مراقب الأمانة العامة المقسمة إلى 3 مصالح التي سبق ذكرها في الهيكل التنظيمي.
 - مصلحة الإنتاج: تقوم بجميع إجراءات التأمين بجميع أنواعها.
 - مصلحة المالية والمحاسبة: القيام بجميع الإجراءات المحاسبية من مدا خيل ومصاريف والتعويضات والقيام بالمقارنة مع البنك.
 - مصلحة الحوادث: مهمتها القيام باستعمال تصريحات من المواطنين من حوادث بجميع أشكالها ومباشرة إجراءات التعويض.
- يتمثل دور مصلحة المحاسبة والمالية في القيام بعدة أنشطة محاسبية يقوم بها المحاسب ومن بين النشاطات نذكر منها:
- * مسك السجلات المحاسبية المالية.
 - * تسجيل العمليات في البرنامج.
 - * تسديد مصاريف التسيير وتعويض الحوادث.
 - * إعداد جدول المقاربة البنكية.
 - * تحصيل ديون العملاء.

كما تستخدم هذه الوكالة أيضا نظام المعلومات Orass الذي يسمح بمسك المحاسبة ويستخدم هذا النظام مجموعة من اليوميات نذكرها بعد تعريف نظام المعلومات Orass.

نظام orass : هو النظام المستخدم على مستوى الوكالة وهو برنامج معلوماتي يقوم بكل النشاطات التي تقوم بها الوكالة بدا بمصلحة الإنتاج ومصلحة الحوادث ومصلحة المحاسبة، بإمكان هذا البرنامج القيام بكل العمليات المحاسبية من اليومية إلى الميزانية الختامية واليوميات المساعدة التي نذكر منها :

- اليومية الافتتاحية.
- يومية البنك.
- يومية الصندوق.
- يومية الأجرور.
- يومية المبيعات (الإنتاج).
- يومية العمليات المختلفة

أما السجلات التي يمسكها المحاسب يدويا سنذكرها وبشرح موجز كما يلي:

- سجل المقاربة البنكية: يعتبر هذا السجل من أهم السجلات لدى المحاسب، نظرا للأهمية المطلقة في تسجيل كل العمليات البنكية التي تخص الوكالة، سواء تعلق الأمر بالإرادات (أقساط التأمين) أو النفقات (تسديد تعويضات للزبائن وتسديد المصاريف العامة) ويحتوي هذا السجل على عدة أعمدة فيها: التاريخ، رقم الوثيقة المحاسبية، طبيعة العملية، قيمة المبلغ وطبيعته (دائن ومدين)، الرصيد وتاريخ العملية البنكية.

وأهمية هذا السجل تكمن في عملية التقارب البنكي وهي مراقبة ومقارنة عمليات التي تخص حساب الوكالة بين ما يقوم به المحاسب بصفة دورية وما يقوم به البنك.

- سجل الديون: هو أحد السجلات المحاسبية يسجل فيه العقود الأصلية وكل الديون التي تخص الوكالة بالتفصيل، رقم العقد، المعنى (المستفيد)، المبلغ، تاريخ إبرام العقد، تاريخ التحصيل.
- سجل الشيكات الصادرة: وهو سجل يقيد فيه كل الشيكات المحصلة للغير.
- سجل الصندوق: وهو سجل خاص بالصندوق يسجل فيه كل القيم المالية النقدية بشكل يومي وحيث لا بد أن يكون هناك رصيد يومي للصندوق.
- سجل اليومية العامة (الجريدة اليومية): هو أهم سجل لدى المحاسب يكون مؤشر من طرف المحكمة يسجل فيه الأرصدة الشهرية وحيث تكون هذه الأرصدة النهائية لا يجوز الشطب أو التغيير أو التمزيق بتاتا.
- سجل الجرد: هو سجل يسجل فيه كل القيم الغير منقولة التي تخص الوكالة ويتم تجديده بصفة سنوية.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمصادر البيانات المقدمة من طرف الشركة.

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة للوضع المالية للمؤسسة وعن نتائج أعمالها خلال فترة زمنية معينة، ولهذا يجب أن تؤدي المعلومات المحتواة فيها غرض المؤسسة منها، ومن أجل إعطاء توصيات جيدة سنحاول القيام بتحليل القوائم المالية لفهمها بشكل جيد وفهم مختلف العلاقات بين عناصرها.

وفيما يلي سوف نقوم بتحليل ودراسة المصادر كما يلي:

المطلب الأول: تحليل ميزانية الشركة لسنوات 2020-2022

أولا: الميزانية المالية للمؤسسة الخاصة بسنة (2020-2022)

جدول رقم (04): جانب الأصول

الوحدة: دج

2022	2021	2020	الأصول
			أصول غير جارية
			غارق الاقتناء-المنتوج الايجابي أو السلبي
			تثبيتات معنوية
			تثبيتات عينية
			أراضي
			مباني
			تثبيتات عينية أخرى
			تثبيتات ممنوح امتياز
			تثبيتات يجري إنجازها
			تثبيتات مالية
			سندات موضوعة موضع معادلة
			مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
			سندات أخرى مثبتة
			قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
			ضرائب مؤجلة على الأصل
			مجموع الأصول غير الجارية
			أصول جارية
			مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
50.670.994,20	27.424.662,92	18.134.220,51	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
			الزبائن
7.777.019,36	3.260.697,14	3.865.222,31	المدينون الآخرون

الفصل الثاني:.....دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين-وكالة بسكرة-

			الضرائب ومشاكلها
	59.666,67		حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
			الموجودات ونشائها
			الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
10.236.918,27	1.126.716,50	5.585.787,29	الخزينة
68.684.931,83	31.871.743,23	27.585.230,11	مجموع الأصول الجارية
68.684.931,83	31.871.743,23	27.585.230,11	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملاحق رقم (01)

جدول رقم (05): جانب الخصوم (2020-2022).

الوحدة: دج

2022	2021	2020	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
			رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
			علاوات واحتياطات-احتياطات مدججة
			فوارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة
41.403.028,99	17.460.577,25	-452.113.511,45	نتيجة صافية/(نتيجة صافية حصة المجمع)
			رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدججة
			حصة ذوي الأقلية
41.403.028,99	17.460.577,25	-452.113.511,45	مجموع رؤوس الأموال 1
-52.398.628,51	-65.072.776,60	-80.687.567,54	الخصوم غير الجارية
			قروض وديون مالية
			ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
-52.398.628,51	-65.072.776,60	-80.687.567,54	مجموع الخصوم غير الجارية 2
			الخصوم الجارية
342.868,89	348.912,74	811.881,56	موردون وحسابات ملحقمة
8.791393,07	7.381.730,30	4.768.627,31	ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
7.212.970,75	3.052.497,49	3.577.199,60	ديون أخرى غير جارية
			خزينة
79.680.531,35	79.483.942,58	560.386.309,10	مجموع الخصوم الجارية
27.585.230,11	31.871.743,23	68.684.931,83	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملاحق رقم (02)

ثانيا :إعداد الميزانية المالية المختصرة:

سنقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة لسنة (2020-2022) وتحليل النتائج المتحصل عليها في هذه السنوات ومن ثم إجراء المقارنة بينهما:

جدول رقم (06): الميزانية المختصرة لجانب للأصول:

الوحدة: دج

المبلغ الصافي 2022	المبلغ الصافي 2021	المبلغ الصافي 2020	الأصول
27.585.230,11	31.871.743,23	68.684.931,83	أصول جارية
//	//	//	أصول غير جارية
27.585.230,11	31.871.743,23	68.684.931,83	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملاحق رقم (01)

جدول رقم (07): يوضح الميزانية المختصرة للخصوم:

الوحدة: دج

المبالغ الصافية 2022	المبالغ الصافية 2021	المبالغ الصافية 2020	الخصوم
41.403.028,99	17.460.577,25	-452.113.511,45	مجموع الأموال الخاصة
-52.398.628,51	-65.072.776,60	-80.687.567,54	خصوم غير جارية
79.680.531,35	79.483.942,58	560.386.309,10	خصوم جارية
27.585.230,11	31.871.743,23	68.684.931,83	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملاحق رقم (02)

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- الأصول الجارية: نلاحظ أن هناك انخفاض في الأصول الجارية 2022 مقارنة بتسني 2020-2021 وهذا الانخفاض يرجع إلى أن الشركة لا تعتمد على الأصول الجارية في نشاطها بشكل رئيسي كالمخزونات مثلا
- الأصول الغير الجارية: نلاحظ أن لأصول الغير الجارية معدومة بالنسبة لشركة لأنها مؤسسة ذات طابع خدماتي بالدرجة الأولى.

- **الأموال الخاصة:** نلاحظ زيادة في الأموال الخاصة سنة 2022 مقارنة بسنتي الدراسة 2020-2021 وهذا راجع إلى زيادة في رأس المال الذي تم إصداره.

- **الخصوم جارية:** نلاحظ أن الخصوم غير الجارية في تزايد سنة بسنة وهذا بسبب زيادة قيم خصوم الشركة قصيرة الأجل.

- **الخصوم غير الجارية:** قد شهدت هته الأخيرة قيم سالبة في جميع سنوات الدراسة لكن في تحسن ملحوظ مقارنة بسنة الأساس

المطلب الثاني: تحليل حساب النتائج لسنوات 2022-2020

الجدول رقم (08): جدول حساب النتائج

الوحدة: دج

2022	2021	2020	الحسابات
100.241.500,18	97.429.610,43	94.804.438,64	الأقساط المحصلة عن العمليات المباشرة
00	00	00	الأقساط المقبولة
00	-6.234.485,69	-541.270,61	الأقساط المحصلة
-537.095.228,05	00	-22.367.404,05	الأقساط المقبولة المؤجلة
00	91.195.124,74	00	الأقساط المكتسبة خلال النشاط
-537.095.228,01	-38.754.418,68	-22.367.404,05	خدمات على العمليات المباشرة
00	00	00	خدمات مقبولة
-537.095.228,01	-38.754.418,68	00	العمولات
00	00	00	العمولات المدفوعة لاعادة التأمين
00	00	00	أعانات الاستغلال للتأمين
00	00	71.895.763,98	هامش التأمين الصافي
00	00	-692.662,13	المصالح الخارجية والاستهلاكات الأخرى
-437.621.005,96	52.440.706,06	-1.896.088,77	مصاريف العاملين
-1.165.634,75	-897.864,67	00	الضرائب والرسوم والتسديدات الماثلة
-20.271.258,22	-20.709.958,23	00	إيرادات أخرى عملية
-2.004.830,00	-1.948.592,21	-65.541,06	مصاريف أخرى عملية
00	00	4.477,46	مخصصات للاهتلاك المؤونات والخسائر القيمة
00	577.725,01	-9.712.784,42	ارجاع خسائر القيمة والمؤونات
-66.850,00	48.015,00	41.422.042,58	النتيجة التقنية العملية
10.424.527,47	1.830.855,73	131,90	الإيرادات المالية
-1.498.821 ;60	-13.784.279,48	-19.145,49	المصاريف المالية
-452.103.873,06	17.460.577,21	-19.013,59	النتيجة المالية
61	00	41.403.028,99	النتيجة العادية قبل الضريبة
-9.639,00	00	00	الضرائب على النتائج
-9.639,39	00	00	الضرائب المؤجلة
-425.113.511,45	17.460.577,25	94.267.777,39	مجموع الإيرادات العادية
452.113.511,45	93.603.705,52	-52.864.748,40	مجموع المصاريف العادية
00	-76.143.128,27	41.403.028,99	القيم الإضافية
00	17.460.577,25	00	النتيجة الصافية للنتائج العادية

الفصل الثاني:.....دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين-وكالة بسكرة-

-452.113.511,45	17.460.577,25	41.403.028,99	النتيجة الصافية للنشاط
-----------------	---------------	---------------	------------------------

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملاحق رقم (02)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل حساب النتائج للشركة والذي يختلف عن جدول حساب النتائج المتعارف عليه وأن الشركة لها العديد من التعاملات سواء مع الأشخاص أو المؤسسات لتقديم خدمات التأمين وكذا تتعامل مع شركات التأمين الأخرى باعتبارها شركة تأمين وإعادة تأمين ونلاحظ أن النتيجة المالية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة كانت موجبة لتصبح سالبة في سنة 2022 أما بالنسبة لصافي هامش التأمين يأخذ قيم سالبة في جميع سنوات الدراسة 2020-2022.

عموما يمكن القول إن مداخيل شركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وكالة بسكرة تعتمد في مداخيلها أساسا على الحسابات الصادرة عن العمليات المباشرة بقييم فاقت 100.241.500,18 دج. في سنة 2022.

المبحث الثالث: تحليل وضعية المؤسسة وتقييم أدائها المالي.

تستمد المعلومات المالية من القوائم المالية باعتمارها المصدر الأخير لمخرجات النظام المحاسبي وذلك لاستخدامها في عملية تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وفي هذا المبحث سنقوم بتحليل وضعية المؤسسة محل الدراسة النسب المالية.

المطلب الأول: احتساب نسبة هامش الملاءة وفقا للمعادلات التالية:

أهم نسب الملاءة المالية التي تقيس نسبة مساهمة أموال شركة التأمين الخاصة من مجموع مواردها المالية، وتحسب كما يلي:

الجدول (09): احتساب نسب الملاءة

م	اسم النسبة	2020	2021	2022
1	كفاية الاموال الخاصة	0.72	0.66	0.57
2	الاموال الخاصة الى الاستثمار في الاوراق المالية	0.33	0.51	0.54
3	علاقة راس المال بالاستثمارات	0.47	0.41	0.59
4	الاصول الثابتة للأموال الخاصة	/	/	/
5	التعويضات للديون التقنية	0.8	0.82	0.73
6	هامش الملائة المحقق و الواجب تحقيقه	0.75	0.78	0.80

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على قوانين الجانب النظري

تعليق: من خلال النتائج المحققة في الجدول أهلاه نلاحظ العديد من النقاط أهمها

- أن نسبة كفاية الاموال الخاصة مرتفعة في جميع فترة الدراسة من 2020-2022 بنسبة فاقت نسبة 70% يمكن أن تكون هامش أمان للمؤمنين لهم إذ يمكن للشركة مواجهة المخاطر والحوادث التي يتعرض لها عملاءها.
- نسبة الاموال الخاصة الى الاستثمار في الاوراق المالية عموما أخذت نسب متوسطة يمكن القول أم الشركة في حالة تقلب من فترة لأخرى اذ لايمكن لها أن تقف على رأي مطلق فهذا لا يعني أنها قادرة على مواجهة مخاطر انخفاض القيم السوقية للأوراق المالية.

- نسب علاقة راس المال بالاستثمارات في ارتفاع مستمر من سنة 2020 الى غاية 2022 لكن بنسب قليلة من خلالها لا يمكن للمؤسسة مواجهة مخاطر الاستثمار على أكمل وجه ما لم تفوق النسبة عتبة 60% أو أكبر من ذلك.

تعبّر عن مدى قدرة راس المال في مواجهة مخاطر الاستثمار.

- نسب الاصول الثابتة للأموال الخاصة معدومة لعدم حوزة الشركة على أصول ثابتة.
- نسب التعويضات للديون التقنية كانت مرتفعة خلال الفترة المدروسة وهذا مؤشر إيجابي وخاصة أنها فاقت 80% يمكن القول إن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها وتعويض المؤمنین لهم ضد المخاطر المحتملة.

المطلب الثاني: احتساب مؤشرات قصيرة الأجل (النسب)

تشير هذه النسب الى تقييم الوضع المالي للشركة في الأجل القصير أي أقل من سنة.

1. نسب النشاط:

الجدول (10): كيفية احتساب نسب النشاط

م	اسم النسبة	2020	2021	2022
1	الاقساط الى حقوق المساهمين	0.87	0.81	0.79
2	الاحتفاظ بأقساط التأمين	0.88	0.90	0.91
3	تكلفة الحوادث	0.37	0.42	0.45
4	حقوق المؤمن لهم على رقم الاعمال	0.25	0.31	0.29

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على قوانين الجانب النظري

التعليق: من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه والذي يبين قيم كل من نسب النشاط نستنتج ما يلي:

- أن الاقساط المتعلقة بحقوق المساهمين كانت مرتفعة خلال فترة الدراسة 2020-2022 بنسبة فاقت 80% وهذا مؤشر جديد يدل على أنه كل ما كانت النسب مرتفعة دل ذلك على تحمل الشركة مخاطر أكبر.
- أما نسبة الاحتفاظ بأقساط التأمين أخذت قيم جيدة ومرتفعة تراوحت بين 0.88-0.91 بالمئة وهذا دلالة على أن شركة محل الدراسة تعتمد اعتماد كبير على إعادة التأمين.
- نسب تكلفة الحوادث كانت منخفضة بنسب ضئيلة تراوحت بين 0.37-0.45 بالمئة وهذا مؤشر إيجابي يدل على أن الشركة قادرة على تغطية تكاليفها المتعلقة بالتشغيل.

- أما فيما يخص نسب حقوق المؤمن لهم على رقم الاعمال وهي قيم منخفضة وهذا دلالة على أن الشركة توفر سيولة لا بأس بها.

2. نسب السيولة:

تتعامل شركات التأمين في غالب الأحيان بأموال المؤمن لهم، لذلك ينبغي على إدارتها توخي الحرص في اتخاذ قراراتها الاستثمارية حتى لا تتعرض لتعثر مالي. لذا تزودنا نسب السيولة بمعلومات مفيدة عن شركات التأمين، ومن خلال الجدول الآتي نجد القيم التالية:

الجدول (11): كيفية احتساب نسب السيولة

م	اسم النسبة	2020	2021	2022
1	الالتزامات الى الاصول المتداولة	0.90	0.87	0.81
2	المخصصات الى الاصول المتداولة	0.71	0.72	0.77
3	الاحتياطيات	0.48	0.51	0.47

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على قوانين الجانب النظري

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يبين لنا قيم نسب السيولة ما يلي:

- فيما يتعلق بنسبة الالتزامات الى الاصول المتداولة أخذت نسب مرتفعة تراوحت بين 90 و 80 بالمئة وهذا يعني أن الشركة قادرة على سداد التزامات حملة الوثائق في حال التصفية خلال فترة الدراسة 2020-2022.
- أما نسبة المخصصات الى الاصول المتداولة فهي نسب جيدة وهذا مؤشر إيجابي يشير الى توفر السيولة لسداد الالتزامات مخصصات الصرف.
- أما نسب الاحتياطيات متوسطة عموما لا تتجاوز عتبة 50 بالمئة وهذا يدل على أن الشركة لا تولي اهتمام كبير في تكوين احتياطها بالسنوات السابقة

خلاصة الفصل:

إن أسلوب التحليل المالي يعمل على إبراز وبيان حالة المؤسسة المالية خلال فترة زمنية معينة للوصول إلى تخطيط مالي سليم، يُعتمد عليه عند اتخاذ القرارات المالية، أي الوصول إلى درجة كبيرة من الثقة أن المؤسسة بإمكانها إحراز مستوى مقبول من الأرباح، وذلك من خلال الاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المصاغة في شكل قوائم مالية مرتبطة بما تم تخطيطه من أجل تشغيل وتقييم أدائها المالي، بالإضافة إلى المعلومات المتحصل عليها من الجهات الأخرى، التي تعمل على مساعدة الأطراف المعنية على اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية صحيحة وآمنة لخدمة الأهداف التي تم تسطيرها من قبل الشركة، إذ يسمح لنا تقييم أداء المالي للشركات وخاصة شركات التأمين من تقويم الوضع المالي.

خاتمة

تطرقنا في هذه الدراسة الى أهم النقاط المتعلقة بالأداء المالي وكذا التأمين وشركات التأمين سواء النقاط النظرية أو التطبيقية، وذلك للوصول إلى معالجة إشكالية الدراسة التي كانت تدور كيفية تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، وذلك من خلال دراستنا للفصلين الأول والثاني، بالإضافة إلى الدراسة الميدانية التي قمنا بها من خلال تريضنا وانطلاقا من الفرضيات والأسئلة الفرعية المشار إليها في المقدمة.

من هذا المنطلق يمكن القول إن لقطاع التأمين دور فعال وأساسي وذلك من خلال الوظائف التي تقدمها شركات التأمين من أهمها أنها تكفل الأمان للمؤمن له وتساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال توظيف الأقساط المجمعة في صور عديدة، وكذا تقييم الأداء المالي يسمح للمؤسسة أن تعرفها وضعها المالي سواء على المدى القصير أو الطويل وتصحيحه.

وبعد الدراسة الميدانية لاحظنا بأن النظام المحاسبي الخاص بشركات التأمين هو نظام مستمد من المحاسبة العامة أصلا لكن له خصوصية في المعالجة المحاسبية وله قوائم ومستندات خاصة كما أضافت شركات التأمين حسابات خاصة بها وذلك حسب احتياجاتها.

اختبار فرضيات الدراسة:

بعد استعراض مختلف جوانب الموضوع من خلال الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية للموضوع سيتم اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

1. أما بخصوص الفرضية الأولى التي تنص " لشركات التأمين نظام مثلها مثل باقي المؤسسات الاقتصادية. "، حيث تبين عدم صحة الفرضية الثانية، وهذا يرجع إلى خصوصية نشاطها حيث تم تكييف النظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع احتياجاتها لكن لها نضام خاص وحسابات خاصة وكذا معالجة محاسبية خاصة بها فهي تختلف تماما عن باقي المؤسسات في محاسبتها.
2. حسب الفرضية الثانية «استخدام أساليب تقييم الأداء المالي يحسن من أداء المؤسسة.» بعد القيام بالدراسة الميدانية وتطبيق أساليب التحليل المالي على مصادر بياناتها المالية تم التأكد من أن أدوات التحليل المالي تحسن من مستواها وتساعد على تقييم أدائها المالي
3. فيما يتعلق بالفرضية الثالثة المتعلقة بأنه " شركات التأمين تستخدم أساليب التحليل المالي لتقييم أدائها المالي. "، حيث تبين نفي الفرضية الأولى وذلك لأنه بعد الدراسة الميدانية في الشركة محل الدراسة اتضح أنها لا تطبق أساليب التحليل المالي ولا توجد مصلحة مختصة للقيام به أصلا.

التائج:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- تسعى شركات التأمين إلى تحقيق الربحية والتي تعتبر أحد أهم المعايير التي يتم بفضلها رفع مستوى نشاطها.
- سلامة أداء شركات التأمين لا يتوقف على حسن تسييرها ونظامها ولكن على مدى قراراتها وسلامة تطبيق طرق معالجتها.
- شركات التأمين لا تولي اهتمام لتحليل المالي ولا للأهمية التي قد يحققها لها في تقييم أدائها وتحسينه.
- يمكن لأساليب التحليل المالي أن تحسن من أداء المالي للفرمة خاصة نسب انشاط.
- تطبق شركات التأمينات محاسبة خاصة مستمدة من المحاسبة العامة على ضوء النظام المحاسبي المالي كما تختلف لها حسابات خاصة.
- من أهم العراقيل التي تواجه نشاط شركات التأمين غياب الثقافة المحاسبية الخاصة بالقطاع.

التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها حاولنا تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي تبين واقع تقييم الأداء المالي لشركات التأمين:

- ضرورة نشر الوعي المحاسبي وتبسيطه أمام موظفي شركات التأمين.
- العمل على حث ممارسي مهنة المحاسبة على التحلي بالسلوك وأخلاقيات المهنة عند إعداد القوائم المالية، وكذا تطبيق أساليب التحليل المالي لاستفادة المستخدمين منها.
- القيام بدورات تدريبية للمحاسبين التابعين لشركات التأمين لاكتساب الخبرة والكفاءة حول تطبيق طرق تقييم الأداء المالي.
- ضرورة إعادة صياغة القوانين والتشريعات المتعلقة بشركات التأمين.
- على الهيئات المختصة اجبار المؤسسات علة تطبيق التحليل المالي وضم مصلحة مختصة به ضمن هيكلها.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع ارتأينا أن نشكل محطة انطلاق مهمة للبحوث المستقبلية، حيث يمكن القيام بدراسة المواضيع التالية:

- دور التحليل المالي في شركات التأمين.
- مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في شركات التأمين.
- النظام المحاسبي الخاص بشركات التأمين.

قائمة

المراجع

I. قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. جديدي معراج، مدخل لدراسة القانون التجاري في الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2000.
2. أسامة عزيمي، شفيري نوري موسى، إدارة التأمين الخطر، دار حامد للنشر، والتوزيع 2010.
3. محمد صلاح الدين الصديق، مبادئ التأمين، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1989.
4. بهاء بھيج شكري، إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
5. شعيب شنوف. التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS. الأردن: دار زهران. (2012).
6. ناصر دادي عدون، معزوي ليندة، لهواسي هجيرة، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية (حالة البنوك)، دار الحمديّة العامة، الجزائر، 2004.
7. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 01، الأردن، 2010.
8. عبد السلام أبو قحف "، أساسيات التسويق"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2021.
9. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال و التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
10. أكرم أحمد الطويل وعلى وليد العبادي "، إدارة سلسلة التجهيز أبعاد استراتيجية العمليات والأداء التسويقي"، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، 2008.
11. ممدوح حمزة احمد، إدارة الخطر والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، دار النشر الزعيم للخدمات المكتبية، مصر، 2113، ص252.

2. مقالات:

12. أحمد ضواليت أحمد، بلعابد فايزة، مخلوفي عزوز، أثر شركات التأمين على النشاط الاقتصادي في السودان، دراسة حالة شركة التأمين، مجلة المقديزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 6 العدد 1. 2017.
13. سليمة صبايية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين، مجلة البحوث، العدد 11، 2019.
14. لعمرى أصيلة، التحليل المالي باستخدام المؤشرات المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 1 فيفري، 2016.
15. السباعي محمد السباعي الفقي، " أثر أقساط التأمين والتعويضات على الملاءة المالية لشركات التأمين الوطنية بدولة الكويت"، مجلة المال والصناعة، إصدار بنك الكويت، الكويت، 1997.
16. سامر مظهر قنطقجي، محاسبة التأمين الإسلامي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، دار كاي الجامعية، 2011.
17. سليمة طبايية، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات، الجزائر: جامعة سطيف، صفحة 1، 6، 32-34. بتصرف. (2014).

3. مذكرات:

18. أكلي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر جامعة أكلي محمد الحاج البويرة، 2012.
19. حجاج فتيحة، تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة 2014.
20. غربة ليندة تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نسب النشاط والربحية مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2015.
21. حليلة خنقاوي. التنظيم المحاسبي في شركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي SCF - دراسة حالة للشركة الجزائرية للتأمينات بورقلة CAAT . مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة ورقلة. (2015).

22. فاتح طايلب. محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين
CAAR - . مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير -
جامعة بومرداس. (2015).

23. زيبيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير تخصص
محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم و علوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر 2011.

24. زينب ناجم، إشكالية النهوض بفرع التأمين على الحياة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية
علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2012.

25. وائل محمد صبحي إدريس و طاهر محسن منصور الغالي "، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن"، دار وائل للنشر
2009.

26. عرفه، مُحمَّد علي شرح القانون المدني الجديد في التأمين والعقود الصغيرة (ط. الثانية). القاهرة - مصر :
مطبعة فؤاد الأول. (1950)

المراجع الأجنبية

27. *Planiol ‘Marcel F. ؛ Ripert ‘Georges (1932). Traité pratique de droit civil français. Tome II.*
28. *Insurance Industry Implications of the Dodd-Frank Act; Willkie, Farr & Gallagher, LLP; A Decent Start, Financial Reform in America, The Economist, July 2010.*
29. Meriem Ouyahia, « Portes ouvertes sur l’assurance CAT-NAT: 20000 contrats signés.
30. depuis septembre», Le soir d’Algérie, 15 décembre 2004.
31. M.R, « Une nouvelle loi sur les assurances en préparation », Liberté économie, du 9 au 15 Février 2005.

قائمة

الملاحق

Tableau N°1: BILAN ACTIF

Au 31/12/2020

Date Im : 29/05/2023 08:58

Unité :

Designation des Comptes ACTIF NON COURANT	NOTES	MONTANT BRUT N	AMORT PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
Ecarts d'acquisition		,00	,00	,00	,00
Immobilisations incorporelles		,00	,00	,00	,00
Immobilisations corporelles		,00	,00	,00	,00
Terreins		,00	,00	,00	,00
Bâtiments		,00	,00	,00	,00
Immobilies de placement		,00	,00	,00	,00
Autres immobilisations corporelles		,00	,00	,00	,00
Immobilisations en cours		,00	,00	,00	,00
Immobilisations financières		,00	,00	,00	,00
Titre mis en équivalence-entreprises associées		,00	,00	,00	,00
Autres participations et créances rattachées		,00	,00	,00	,00
Autres titres immobilisés		,00	,00	,00	,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		,00	,00	,00	,00
Impôts différés - Actif		,00	,00	,00	,00
Trend-val déposé auprès cadant-retrocess en repré		,00	,00	,00	,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		,00	,00	,00	,00
ACTIF COURANT		,00	,00	,00	,00
Provisions techniques d'assurance		,00	,00	,00	,00
Part de la réassurance cédée dans les provisions		,00	,00	,00	,00
Part de la réassurance cédée dans les provisions		,00	,00	,00	,00
Cessions- Océants et comptes rattachés		62.629.351,42	11.950.357,22	50.670.994,20	,00
Assurés- Intermédiaires d'assurances et comptes		,00	,00	,00	,00
Créances et emplois assimilés		8.010.449,36	233.430,00	7.777.019,36	,00
Autres débiteurs		,00	,00	,00	,00
Impôts et assimilés		,00	,00	,00	,00
Autres créances et emplois assimilés		,00	,00	,00	,00
Disponibilités et assimilés		,00	,00	,00	,00
Placements et autres actifs financiers courants		10.236.918,27	12.191.787,22	10.236.918,27	,00
Tesorerie		80.876.719,05	12.191.787,22	68.684.931,83	,00
TOTAL ACTIF COURANT		80.876.719,05	12.191.787,22	68.684.931,83	,00
TOTAL GENERAL ACTIF					

Page : 1

Tableau No 2 : BILAN PASSIF
Au 31/12/2020
Edité le : 20/05/2023 09:59

Unité :

Designation des Comptes	NOTES	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital emis (ou comptes de l'exploitation)		,00	
Capital souscrit non appelé		,00	
Primes et Réserves (réserves consolidées)		,00	
Ecart de réévaluation		,00	
Ecart d'équivalence		,00	
Réultat Net		41.403.028,99	
Autres Capitaux Propres-Report à nouveau		,00	
PART DE LA SOCIÉTÉ CONSOLIDANTE			
PART DES MINORITAIRES			
TOTAL (I) CAPITAUX PROPRES		41.403.028,99	
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes assimilées		,00	
Impôts différés - Passif		,00	
Autres dettes non courantes		,00	
Provisions réglementées (autres que provisions t		,00	
Provisions et produits comptabilisés d'avance		,00	
Compte de liaison		-52.398.028,51	
Fonds-val reçus cés et récupérés en reprise d en		,00	
TOTAL (II) - PASSIF NON COURANT		-52.398.028,51	
PASSIF COURANT			
Provisions techniques d'assurance		63.333.298,64	
Opérations directes		,00	
Acceptations		,00	
Dettes et ressources rattachées		342.868,89	
Coassomés - Cédants et comptes rattachés		8.791.393,07	
Assurés - Intermédiaires d'assurances et comptes		7.212.970,75	
Impôts		,00	
Autres dettes		79.680.531,35	
TTrésorerie Passif		68.684.931,83	
TOTAL (III) - PASSIF COURANT		168.729.684,07	
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF		126.328.344,92	

Tableau N° 3 : COMPTES DE RESULTATS Edité le : 29/05/2023 09:00

Au 31/12/2020

Unité :	NOTES	OPERATIONS BRUTES N CESSIONS ET RETENUES	OPERATIONS NETTES N OPERATIONS NETTES N-1
Designation des Comptes			
Primes émises sur opérations directes (Assurance)		94.004.438,64	94.004.438,64
Primes acceptées - Assurances de Domages -		,00	,00
Primes émises reportées des exercices antérieurs		-541.270,61	-541.270,61
Primes acceptées reportées des exercices ant. (As		,00	,00
I - Primes acquises à l'exercice		94.263.168,03	94.263.168,03
Prestations sur opérations directes (Assurances		-22.367.404,05	-22.367.404,05
II - Prestations de l'exercice		,00	,00
Commissions reçues en réassurance		-22.367.404,05	-22.367.404,05
Commissions versées en réassurance		,00	,00
III - Commissions de réassurance		,00	,00
Subventions d'exploitation		,00	,00
IV - MARGE D'ASSURANCE NETTE		71.895.763,98	71.895.763,98
Achats et Services extérieurs		-692.662,13	-692.662,13
Charges de personnel		-18.111.122,48	-18.111.122,48
Impôts - taxes et versements assimilés		-1.896.088,77	-1.896.088,77
Production immobilisée		,00	,00
Autres produits opérationnels		,00	,00
Autres charges opérationnelles		-65.541,06	-65.541,06
Rapports sur pertes de valeur et provisions		4.477,46	4.477,46
Dotations aux amortissements- provisions et pert		-9.712.784,42	-9.712.784,42
V - RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL		41.422.042,58	41.422.042,58
Produits financiers		131,90	131,90
Charges financières		-19.145,49	-19.145,49
VI - RESULTAT FINANCIER		-19.013,59	-19.013,59
VII - RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL AVANT IMPÔ		41.403.028,99	41.403.028,99
Impôts exigibles sur le résultat ordinaire		,00	,00
Impôts différés (variations) sur le résultat ord		94.267.777,39	94.267.777,39
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES		-52.864.748,40	-52.864.748,40
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		41.403.028,99	41.403.028,99
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		,00	,00
Eléments extraordinaires - Produits		,00	,00
Eléments extraordinaires - Charges		,00	,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		,00	,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		41.403.028,99	41.403.028,99
Part dans les résultats nets des sociétés mises		,00	,00
XI - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE		,00	,00

Tableau N°1: BILAN ACTIF		Edité le : 29/05/2023 08:41			
Au 31/12/2021					
Unité : [REDACTED]					
Designation des Comptes	NOTES	MONTANT BRUT N	AMORT PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition		,00	,00	,00	
Immobilisations incorporelles	,00	,00	,00	,00	
Immobilisations corporelles					,00
Terrains		,00		,00	
Bâtiments		,00	,00	,00	
Immeubles de Placement		,00	,00	,00	
Autres immobilisations corporelles		,00	,00	,00	
Immobilisations en concession		,00	,00	,00	
Immobilisations en cours		,00	,00	,00	
Immobilisations financières					,00
Titre mis en équivalence-entreprises associés		,00	,00	,00	
Autres participations et créances rattachées		,00		,00	
Autres titres immobilisés		,00		,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants		,00	,00	,00	
Impôts différés - Actif		,00		,00	
Vend-val déposé auprès cédant-rétrocess en repré		,00		,00	
TOTAL ACTIF NON COURANT		,00	,00	,00	
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance		,00		,00	
Part de la réassurance cédée dans les provision		,00		,00	
Part de la coassurance cédée dans les provision					,00
Cessionnaires- Cédants et comptes rattachés		,00	,00	,00	
Assurés- Intermédiaires d'assurances et comptes		51.336.443,89	23.911.780,97	27.424.662,92	
Créances et emploi assimilés					,00
Autres débiteurs		3.494.127,14	233.430,00	3.260.697,14	
Impôts et assimilés		,00		,00	
Autres créances et emplois assimilés		59.666,67		59.666,67	
Disponibilités et assimilés					,00
Placements et autres actifs financiers courants		,00	,00	,00	
Trésorerie		1.126.716,50	,00	1.126.716,50	
TOTAL ACTIF COURANT		56.016.954,20	24.145.210,97	31.871.743,23	
TOTAL GENERAL ACTIF		56.016.954,20	24.145.210,97	31.871.743,23	

الملحق رقم (05): جانب الخصوم 2021

Tableau N° 2 : BILAN PASSIF
Au 31/12/2021

Date : 29/05/2023 08:53

Designation des Comptes	NOTES	MONTRANT NET N	MONTRANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou comptes de l'exploitation)		,00	,00
Capital souscrit non appelé		,00	,00
Primes et Réserves (réserves consolidées)		,00	,00
Ecart de réévaluation		,00	,00
Ecart d'équivalence		17.460.577,25	,00
Résultat Net		,00	,00
Autres Capitaux Propres-Report à nouveau			
PART DE LA SOCIÉTÉ CONSOLIDANTE			
PART DES MINORITAIRES			
TOTAL (I) CAPITAUX PROPRES		17.460.577,25	,00
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes assimilés		,00	,00
Impôts différés - Passif		,00	,00
Autres dettes non courantes		,00	,00
Provisions réglementées (autres que provisions et provisions et produits comptabilisés d'avance		,00	,00
Comptes de liaison		-65.072.776,60	,00
Fonds-val reçus cess et rétrocess en reprise d em		,00	,00
TOTAL (II) - PASSIF NON COURANT		-65.072.776,60	,00
PASSIF COURANT			
Provisions techniques d'assurance		60.700.802,05	,00
Opérations directes		,00	,00
Acceptations			
Dettes et ressources rattachées			
Cessionnaires- Cédants et comptes rattachés		348.912,74	,00
Assurés- Intermédiaires d'assurances et comptes		7.981.730,30	,00
Impôts		3.052.497,49	,00
Autres dettes		,00	,00
Treorerie Passif		79.483.942,58	,00
TOTAL (III) - PASSIF COURANT		79.483.942,58	,00
TOTAL GENERAL PASSIF		31.871.743,23	,00

Tableau N° 3 : COMPTES DE RESULTATS Au 31/12/2021

Designation des Comptes	NOTES	OPERATIONS BRUTES ET Cessions ET RETROCESS OPERATIONS NETTES B-1	OPERATIONS BRUTES B-1	OPERATIONS NETTES B-1
Primes annuées sur opérations directes (Assurance)		97 429 610,43	97 429 610,43	
Primes acceptées - Assurances de Domages -		,00	,00	,00
Primes annuées reportées des exercices antérieurs		-6 234 485,69	-6 234 485,69	,00
Primes acceptées reportées des exercices antérieurs		,00	,00	,00
I - Primes acquises à l'exercice		91 195 124,74	91 195 124,74	,00
Prévisions sur opérations directes (Assurances)		-38 754 418,68	-38 754 418,68	,00
II - Prévisions de l'exercice		-38 754 418,68	-38 754 418,68	,00
Commissions reçues en réassurance		,00	,00	,00
Commissions versées en réassurance		,00	,00	,00
III - Commissions de réassurance		,00	,00	,00
Subventions d'exploitation		,00	,00	,00
IV - Solde d'ASSURANCE NETTE		52 440 706,06	52 440 706,06	,00
Acquis et dettes existants		-897 864,67	-897 864,67	,00
Charges de personnel		-20 709 958,23	-20 709 958,23	,00
Impôts - taxes et versements assimilés		-1 948 592,21	-1 948 592,21	,00
Provisions immobilisées		,00	,00	,00
Autres provisions opérationnelles		577 725,01	577 725,01	,00
Autres charges opérationnelles		-48 015,00	-48 015,00	,00
Agissements sur parties de valeur et provisions		1 830 855,73	1 830 855,73	,00
Provisions sur amortissements- provisions et part		-13 784 279,48	-13 784 279,48	,00
V - RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONAL		17 460 577,21	17 460 577,21	,04
Provisions financières		,04	,04	,00
Charges financières		,00	,00	,04
VI - RESULTAT FINANCIER		,04	,04	,00
VII - RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONAL AVANT IMPOT		17 460 577,25	17 460 577,25	,00
Impôts exigibles sur le résultat ordinaire		,00	,00	,00
Impôts différés (variations) sur le résultat ord		,00	,00	,00
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES		93 603 705,52	93 603 705,52	,00
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		-76 143 128,27	-76 143 128,27	,00
RESULTAT DES CHARGES ORDINAIRES		17 460 577,25	17 460 577,25	,00
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		,00	,00	,00
Eléments extraordinaires - Produits		,00	,00	,00
Eléments extraordinaires - Charges		,00	,00	,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		,00	,00	,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		17 460 577,25	17 460 577,25	,00
PAUT DANS LES RESULTATS CANS DES SOCIETES AILES		,00	,00	,00
XI - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE COMPOSITE		,00	,00	,00

Tableau N° 1 : BILAN ACTIF

Au 31/12/2022

Edité le : 28/05/2023 16:10

Unité : **MD 2000**

Designation des Comptes ACTIF NON COURANT	NOTES	MONTANT BRUT N	AMORT PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
Ecart d'acquisition		,00	,00	,00	,00
Immobilisations incorporelles	,00	,00	,00	,00	,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		,00	,00	,00	,00
Bâtiments		,00	,00	,00	,00
Immeubles de Placement		,00	,00	,00	,00
Autres immobilisations corporelles		,00	,00	,00	,00
Immobilisations en concession		,00	,00	,00	,00
Immobilisations en cours		,00	,00	,00	,00
Immobilisations financières		,00	,00	,00	,00
Titre mis en équivalence-entreprises associées		,00	,00	,00	,00
Autres participations et créances rattachées		,00	,00	,00	,00
Autres titres immobilisés		,00	,00	,00	,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		,00	,00	,00	,00
Impôts différés - Actif		,00	,00	,00	,00
Fond-val déposé auprès cedant-rétrocesse en report		,00	,00	,00	,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		,00	,00	,00	,00
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance		,00	,00	,00	,00
Part de la réassurance cédée dans les provisions		,00	,00	,00	,00
Part de la consurance cédée dans les provisions		,00	,00	,00	,00
Cessionnaires- Cedants et comptes rattachés		,00	,00	,00	,00
Assurés- Intermédiaires d'assurances et comptes		33.020.295,61	14.886.075,10	18.134.220,51	,00
Créances et emplois assimilés					
Autres débiteurs		4.090.652,31	233.430,00	3.857.222,31	,00
Impôts et assimilés		,00	,00	,00	,00
Autres créances et emplois assimilés		,00	,00	,00	,00
Disponibilités et assimilés		,00	,00	,00	,00
Placements et autres actifs financiers courants		,00	,00	,00	,00
Tresorerie		5.585.787,29	15.119.505,10	5.585.787,29	,00
TOTAL ACTIF COURANT		42.704.735,21	15.119.505,10	27.585.230,11	,00
TOTAL GENERAL ACTIF		42.704.735,21	15.119.505,10	27.585.230,11	,00

الملحق رقم (08): جانب الخصوم 2022

Tableau N° 2 : BILAN PASSIF
Au 31/12/2022

Edité le : 28/05/2023 16:14

Unité : [REDACTED]

Designation des Comptes	NOTES	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou comptes de l'exploitation)		,00	
Capital souscrit non appelé		,00	
Primes et Réserves (réserves consolidées)		,00	
Ecart de réévaluation		,00	
Ecart d'équivalence		,00	
Résultat Net		-452.113.511,45	
Autres Capitaux Propres-Raport à nouveau		,00	
PART DE LA SOCIETE CONSOLIDANTE			
PART DES MINORITAIRES			
TOTAL (I) CAPITAUX PROPRES		-452.113.511,45	
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes assimilés		,00	
Impôts différés - Passif		,00	
Autres dettes non courantes		,00	
Provisions réglementées (autres que provisions t		,00	
Provisions et produits comptabilisés d'avance		,00	
Compte de liaison		-80.687.567,54	
Fonds-val reçus cess et rétrocess en représ d en		,00	
TOTAL (II) - PASSIF NON COURANT		-80.687.567,54	
PASSIF COURANT			
Provisions techniques d'assurance			
Opérations directes		551.228.600,63	
Acceptations		,00	
Dettes et ressources rattachées			
Cessionnaires- Cédants et comptes rattachés		,00	
Assurés- Intermediaires d'assurances et comptes		811.881,56	
Impôts		4.768.627,31	
Autres dettes		3.577.199,60	
Trésorerie Passif		,00	
TOTAL (III) - PASSIF COURANT		560.386.309,10	
TOTAL GENERAL PASSIF		27.585.230,11	

Page : 1

الملحق رقم (09): حساب النتائج 2022

Designation des Comptes	NOTES	OPERATIONS BRUTES N CEGIONS ET RETENUES	OPERATIONS NETTES N OPERATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes (Assurance)		100,241,500,18	100,241,500,18
Primes acceptées - Assurances de Dommages -		,00	,00
Primes émises Reportées des exercices antérieurs -		-767,218,13	-767,218,13
I - Primes acceptées Reportées des exercices antérieurs		,00	,00
Primes acquises à l'exercice		99,474,222,05	99,474,222,05
Préstations sur opérations directes (Assurances)		-537,095,228,01	-537,095,228,01
II - Préstations de l'exercice		,00	,00
Commissions reçues en réassurance		-537,095,228,01	-537,095,228,01
Commissions versées en réassurance		,00	,00
III - Commissions de réassurance		,00	,00
Subventions d'exploitation		,00	,00
IV - MARGE D'ASSURANCE NETTE		,00	,00
Achats et Services extérieurs		-437,621,005,96	-437,621,005,96
Charges de personnel		-1,165,634,75	-1,165,634,75
Impôts- taxes et versements assimilés		-20,271,258,22	-20,271,258,22
Production immobilisée		-2,004,830,00	-2,004,830,00
Autres produits opérationnels		,00	,00
Autres charges opérationnelles		-66,850,00	-66,850,00
Reprises sur pertes de valeur et provisions		10,524,527,47	10,524,527,47
Dotations aux amortissements- provisions et part		-1,498,821,60	-1,498,821,60
V - RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL		-452,103,873,06	-452,103,873,06
Produits financiers		,61	,61
Charges financières		-9,639,00	-9,639,00
VI - RESULTAT FINANCIER		-9,638,39	-9,638,39
VII - RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL AVANT IMPO		-452,113,511,45	-452,113,511,45
Impôts exigibles sur le résultat ordinaire		,00	,00
Impôts différés (variations) sur le résultat ord		,00	,00
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES		109,998,750,13	109,998,750,13
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		-562,112,261,58	-562,112,261,58
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-452,113,511,45	-452,113,511,45
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES - Produits		,00	,00
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES - Charges		,00	,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		,00	,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-452,113,511,45	-452,113,511,45
Part dans les résultats nets des sociétés liées		,00	,00
XI - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ		,00	,00